

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة NCA Rouiba للفترة (2017-2019)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

د/ زاوي صورية

من إعداد الطالبين:

- بن رتمية ريان

- بشار نجوى

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر أ	عزوز ميلود
بسكرة	مقرا	أستاذ محاضر أ	زاوي صورية
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر أ	بن تركي وليد

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة NCA Rouiba للفترة (2019/2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د/ زاوي صورية

من إعداد الطالبتين:

- بن رتمية ريان

- بشار نجوى

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر أ	عزوز ميلود
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	زاوي صورية
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	بن تركي وليد

الموسم الجامعي: 2021-2022

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

أشكر الله عز و جل و أحمده على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع
كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذة المشرفة "الدكتورة زاوي صورية"
على إرشاداتها و توجيهاتها الحكيمة و الرشيدة، و إتاحتها طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة.
الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة أعضاء لجنة الماقشة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة.
كما نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وفي
تذليل ماوجهناه من صعوبات .
وفي الأخير أتقدم بالشكر لكل من الأساتذة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير الذين
غذوا أذهاننا و أناروا عقولنا .

إِهْدَاء

إلى القصة الجميلة التي إنتهت قبل أن تبدأ والدي الغالي "بن رقية المهدي" طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته

إلى والدي علمني العطاء دون إنتظار "بشار موسى" حفظك الله

إلى الشمعة التي أنارت دربنا و فتحت لنا أبواب العلم و المعرفة،

إلى الصدر الحنون و القلب الرقيق "بوشامي كريمة" و "عبيش حورية"

أطال الله في أعمارها

إلى كل إخواننا و أخواتنا الأعزاء وكل الأقارب و الأصدقاء إلى أستاذتنا الفاضلة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي الحديث بأبعاده (التحليل الوظيفي للميزانية، مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة ، الأساليب الإحصائية، الأساليب الرياضية) ولتحقيق أهداف الدراسة تم دراسة وتحليل معطيات مؤسسة أن سي أ روية للفترة 2017-2019.

توصلت الدراسة إلى عدة أهداف أهمها أن التحليل المالي الحديث يساهم بأساليبه (للميزانية، مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة ، الأساليب الإحصائية، الأساليب الرياضية) في تشخيص الوضعية المالية وبناء على نتائج المتوصل إليها تم تقديم مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي الحديث، الميزانية الوظيفية، مؤشرات القيمة السوقية ، الأساليب الاحصائية و الرياضية.

.Summary:

The study aimed to know the role of modern financial analysis in its dimensions (functional analysis of the budget, indicators of added economic value and added market value, statistical methods, mathematical methods).

The study reached several goals, the most important of which is that the modern financial analysis contributes with its methods (for the budget, indicators of added economic value and added market value, statistical methods, mathematical methods) in diagnosing the financial situation and based on the results reached, a set of recommendations were presented.

Keywords: modern financial analysis, functional budget, market value indicators, statistical and mathematical methods

قائمة الأشكال

أولاً: قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
ج	نموذج الدراسة	1
06	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	2
12	الميزانية جانب الأصول	3
14	الميزانية جانب الخصوم	4
15	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	5
17	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	6
19-18	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	7
21-20	جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	8
23	الميزانية الوظيفية	9
28	إنخفاض الخزينة	10
53	الهيكل التنظيمي لمؤسسة "أن سي أ روية"	11
57	مخطط بالأعمدة لميزانية الاستخدامات 2019-2017	12
60	مخطط بالأعمدة لميزانية الموارد 2019-2017	13
65	التمثيل البياني لرأس المال العامل للمؤسسة للفترة 2019-2017	14
67	التمثيل البياني لإحتياج رأس المال العامل للمؤسسة للفترة 2019-2017	15
68	التمثيل البياني للخزينة للفترة 2019-2017	16
80	التمثيل البياني لتطورات القيمة الاقتصادية المضافة للفترة 2019-2017	17
82	التمثيل البياني لتطورات القيمة السوقية المضافة للفترة 2019-2017	18
85	تمثيل بياني يبين علاقة الارتبط بين الدخل و الاستهلاك لمؤسسة "أن سي أ روية" للفترة 2019-2017	19



قائمة الجود اول

ثانيا: قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1	الميزانية الوظيفية لجانب الإستخدامات للمؤسسة"أن سي أ روية" للفترة 2019-2017	56
2	الميزانية الوظيفية لجانب الموارد للمؤسسة"أن سي أ روية" للفترة 2019-2017	58
3	الميزانية الوظيفية المختصرة لجانب الإستخدامات للمؤسسة"أن سي أ روية" للفترة 2019-2017	61
4	الميزانية الوظيفية المختصرة لجانب الموارد للمؤسسة"أن سي أ روية" للفترة 2019-2017	61
5	رأس المال العامل للمؤسسة للفترة 2019-2017	62
6	إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة للفترة 2019-2017	64
7	الخزينة للمؤسسة للفترة 2019-2017	66
8	نسب السيولة للمؤسسة للفترة 2019-2017	68
9	نسب المديونية للمؤسسة للفترة 2019-2017	69
10	نسب الهيكلية للمؤسسة للفترة 2019-2017	70
11	جدول حسابات النتائج للمؤسسة 2019-2017	74-73
12	نسب النشاط للمؤسسة للفترة 2019-2017	75
13	نسب المردودية للمؤسسة للفترة 2019-2017	77
14	تكلفة الموارد الخاصة و تكلفة الديون و الإستدانة الصافية	78
15	تطورات القيمة الإقتصادية المضافة للفترة 2019-2017	79
16	تطورات القيمة السوقية المضافة للفترة 2017-2015	81
17	إستخدام سنة الأساس في تقييم وضعية مؤسسة "أن سي أ روية" 2019-2017	83
18	علاقة الإرتباط بين الدخل و الإستهلاك للمؤسسة "أن سي أ روية" 2019-2017	84

المقدمة

بعد توسع أنشطة المؤسسة وتعقدتها، أصبحت تواجه بعض المشاكل كالعجز في تمويل ذاتها أي عجز في ميزانيتها، مما أدى إلى البحث عن استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير ميزانيتها واستعمال أمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية وما يحقق مردودية عالية، لهذا وجد ما يسمى بالتحليل المالي.

إن التحليل المالي من المواضيع التي شكلت حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين، حيث ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة المؤسسات وتطورت أفاق استخداماته، كما تطورت الأدوات التحليلية فيه تطورا هائلا، على الرغم أن أغلب المؤسسات لا يزالوا يعتمدون على مجموعة من الأدوات التقليدية التي تتميز بالسكون وتفتقر لعنصر الديناميكية، الذي يسمح بالتنبؤ بالحالة المالية للمؤسسات في المدى المتوسط والبعيد، وذلك بالرغم من توفر مناهج وأدوات حديثة مثل نماذج التنبؤ، الأساليب الرياضية والإحصائية، وغيرها من المؤشرات، وهو ما يسمى بالتحليل المالي الحديث أو الجديد.

يعمل التحليل المالي الحديث على معرفة الوضع المالي و تقييم خطة العمل المطبقة داخل المؤسسة، إذ يعتبر التنبؤ المالي من أهم أدوات الإدارة الجيدة داخل المؤسسات، والتي تخدم تحقيق أهدافها، فهو يتوقع الاحتياجات المالية للمؤسسة في المستقبل وما ستحقق من أرباح، بالإضافة إلى استخدام مخرجات التحليل المالي من خلال أساليب حديثة تساعد على تشكيل أو بناء نماذج من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية المتعاملين، وتحديد قوة وضعف المركز المالي للمؤسسة.

1- إشكالية الدراسة:

تساهم أساليب أو مؤشرات التحليل المالي الحديثة على الحصول على معلومات أكثر دقة وأهمية عن الوضع المالي للمؤسسة، مما يساعد الأطراف المستفيدة من التحليل على تشخيص الأداء المالي للمؤسسة والحكم على نقاط القوة والضعف فيه، وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ قرارات أكثر فعالية. . على ضوء ما سلف، يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسة كما يلي:

هل تساهم أساليب التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة NCA ROUBA؟

2- الأسئلة الفرعية: للإجابة عن الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يساهم تحليل جدول الميزانية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة؟
- هل يساهم مؤشر القيمة السوقية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة؟
- هل يساهم مؤشر القيمة الاقتصادية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة؟
- هل تساهم الأساليب الإحصائية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة؟
- هل تساهم الأساليب الرياضية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة؟
- ما هي الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة؟

3-الدراسات السابقة : من بين البحوث و الدراسات السابقة التي عاجلت هذا الموضوع نجد :

الدراسات المتعلقة بالتحليل المالي الحديث:

❖ **الدراسة الأولى:** بن مالك عمار (2011) ، بعنوان "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء المالي " ،

دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية للفترة 2006-2010، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق المنهج الحديث في دراسة وتحليل القوائم المالية للمؤسسات بالإضافة إلى التقييم العادل لأسهمها، وكذلك تحديد دور المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء في تقييم أسهم المؤسسات وفقاً للقيم العادلة.

❖ **الدراسة الثانية :** مخلوف زيمان، 2019 ، بعنوان "استخدام المؤشرات المالية المستحدثة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة NCA لروبية للفترة 2015-2017 ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤشرات المالية سواء التقليدية أو الحديثة اللازمة للتحليل المالي ، وكذلك بيان الدور الذي تقوم به في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

*تتوافق هاته الدراسات مع دراستنا الحالية في أن كلاهما قاما بدراسة التحليل المالي الحديث و مؤشرات و أساليبه، بينما تختلفان في كون الدراسات ركزت على تحليل الميزانية المالية، بينما الدراسة الحالية ركزت على تحليل الميزانية الوظيفية.

الدراسات المتعلقة بدور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة:

❖ **الدراسة الثالثة:** سعداوي مراد مسعود 2017، بعنوان "مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية

للمؤسسات الاقتصادية"، دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز الأغواط، مجلة المعيار، جامعة المدية، المجلد 11، العدد 04 (2020)، ص 38-56

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي، أما في الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الأغواط، بحيث توصلت الدراسة إلى أن مؤسسة سونلغاز لم تستطع الحفاظ على توازنها المالي على مدى سنوات الدراسة و هذا مؤشر غير جيد يدل على ان المؤسسة لا تتوفر على هامش أمان.

❖ **الدراسة الرابعة:** أوراغ وناسة، 2016، "أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة"، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان

القطرة بسكرة ، مذكرة ماستر في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحليل المالي على الأداء للمؤسسة، وتم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن الزيبان القطرة، و قد توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص و تحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة، إلى جانب تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بالديون، كما أن التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال إكتشاف الإنحرافات الموجودة في الأداء.

*تتوافق هاته الدراساتين مع دراستنا الحالية في أن كلاهما قاما بدراسة العلاقة بين التحليل المالي و تشخيص الأداء للمؤسسة ،بينما تختلفان في كون الدراساتين ركزت على التحليل باستخدام الاساليب القديمة ،بينما الدراسة الحالية ركزت على التحليل بالأساليب الحديثة و هذا في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

4_ فرضيات ونموذج الدراسة

4-1-فرضيات الدراسة:للإجابة عن الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تساهم أساليب التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة **NCA ROUBA**.

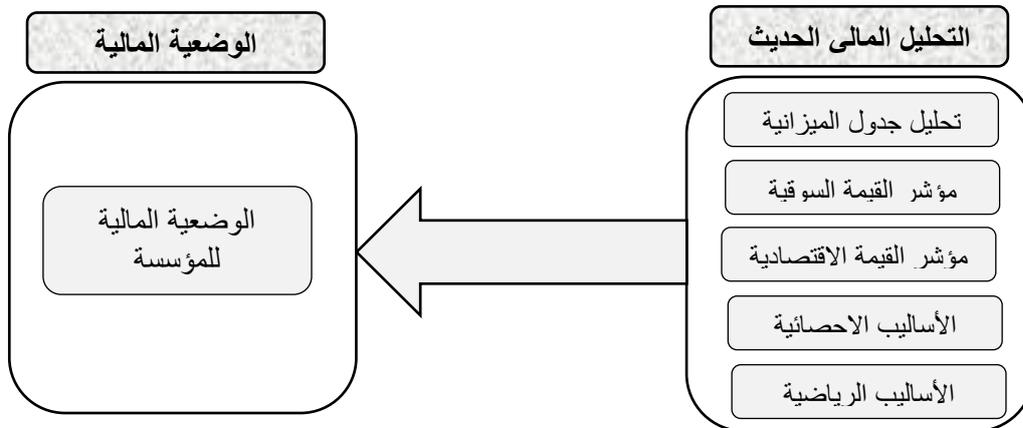
تنبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يساهم تحليل جدول الميزانية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- يساهم مؤشر القيمة السوقية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- يساهم مؤشر القيمة الاقتصادية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- تساهم الأساليب الاحصائية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة
- تساهم الأساليب الرياضية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة
- الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة جيدة.

4-2- نموذج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على النموذج الفرضي التالي:

الشكل رقم 01): نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الدراسات السابقة

5- التوضع الاستمولوجي ومنهجية الدراسة:

5-1 التوضع الاستمولوجي:

تم تبني التوضع الإستمولوجي الوضعي في هذه الدراسة، حيث أن الغرض هو وصف لظواهر البحث وفهم العلاقة السببية بينها، كما أنه تم اعتماد استراتيجية الاستطلاع من خلال اعتماد التحليل الكمي لمعلومات المؤسسة محل الدراسة كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية، في الفصل التطبيقي.

5-2 منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع عن طريق وصف معلومات المؤسسة محل الدراسة والمتعلقة بأهداف الدراسة، ومن ثم الإجابة على الأسئلة المتعلقة بأهداف الدراسة وفحص فرضيات الدراسة، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات ويعرف المنهج الوصفي بأنه أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العملية وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إشارات محددة لمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة وقد تم استخدام هذا المنهج من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

6- تصميم الدراسة:

6-1- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز ومعرفة أساليب التحليل المالي الحديث.

- معرفة مساهمة أساليب التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

- التعرف على حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة .

- تقديم مجموعة من المقترحات التي قد تساهم في استخدام أساليب التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة .

6-2- نوع الدراسة: أساليب التحليل المالي الحديث ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

6-3- وحدة التحليل: مؤسسة NCA ROUIBA

6-4- المدى الزمني: أجريت الدراسة التطبيقية من شهر مارس 2022 إلى شهر ماي 2022.

7- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في :

- دراسة لموضوع هام و هو التحليل المالي، وأهمية هذه الوظيفة بالنسبة للمؤسسة وحتى للأطراف المتعاملة معها.

- أهمية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على مستوى تحسن هذه الوضعية .

-تطور الأساليب المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها المساهمة أكثر في الحكم على درجة تطور أداء المؤسسة المالي، والكشف عن نقاط قوة و نقاط الضعف و إبراز أهم المشاكل التي تتعرض لها، بالإضافة إلى المساهمة في توفير معلومات كمية ونوعية لمتخذي القرار.

8- هيكل الدراسة : بغية الاجابة على الاشكالية و تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة الى:

المقدمة : تضمنت طرح الاشكالية و التساؤلات الفرعية و اهداف و اهمية الدراسة ، بالإضافة إلى تقديم نموذج و فرضيات و منهجية الدراسة و عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة .

الفصل الأول: والمعنون بـ"مساهمة التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"، تضمن عرض المفاهيم الأساسية للتحليل المالي من حيث النشأة و التطور التاريخي له، تعريفه، أهميته وأهدافه، ووظائفه، بالإضافة إلى مجالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه، و الخطوات المتبعة في التحليل، وكذا توضيح القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي، إلى جانب توضيح استخدام الاساليب الحديثة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: المعنون بـ "الإطار التطبيقي للدراسة"، متعلق بالدراسة الميدانية و يتضمن التعريف بالمؤسسة محل الدراسة واعطاء نبذة مختصرة عنها،بالإضافة الى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

الخاتمة: وتم فيها التوصل إلى النتائج النظرية والتطبيقية المستخلصة من الدراسة، وكذا تقديم التوصيات في ضوء تلك النتائج.

الفصل الأول

مساهمة التحليل المالي الحديث

في

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي عملية مهمة، إذ إنه من الضرورة التعرف على المركز المالي الحالي لأي مؤسسة قبل الشروع في وضع الخطط المستقبلية لها، واتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فإن المحلل المالي يهتم بمعرفة لمكانة المالية للمؤسسة والكشف عن مواطن الضعف و القوة فيها، و قياس أثر السياسات الإدارية على أرباح المؤسسة، من خلال تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، من خلال الاعتماد على تقنيات مألوفة وبسيطة، ومحاولة تطبيق أخرى حديثة ودقيقة. لذا سنتطرق في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتحليل المالي.

المبحث الثاني: استخدام القوائم المالية كاسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الثالث: استخدام المؤشرات الحديثة الأخرى للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتحليل المالي

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة المواضيع المتعلقة باستخداماتها ، ذلك أن التحليل المالي كعملية مساعدة على اتخاذ القرارات قد عرف تطورا ملحوظا منذ ظهور المؤسسة كنظام الى ان أصبحت له أغراض متعددة و أصبح يحتل أهمية بالغة في الفكر المالي للمؤسسات و هذا ما سيتم توضيحه من خلال مطالب هذا المبحث .

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي

أولا: مفهوم التحليل المالي

1- تعريف التحليل المالي

التحليل المالي "عبارة عن عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات" (مطر ..، 2006، صفحة 26)

كما يعرف بأنه "معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات السليمة، إذ ويعتبر مكون أساسي من المكونات القوية و المنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف" (الشيخ، التحليل المالي، 2008، الصفحات 3-2)

أيضا يعرف التحليل المالي بأنه "عملية تهتم بجمع المعلومات المالية و تصنيفها و قياسها و بخاصة المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية التي تنشرها المؤسسة، فالمعلومات المنشورة تكون عادة في صورة مجملية و مطلقة ،و لكنها تصبح ذات معنى أكبر إذا ما صنفت و رتبت بشكل يبرز الأهمية النسبية لبندوها المتنوعة و يبرز اتجاهات السياسات المختلفة المتبعة، فهذه المعلومات يمكن استقرارها و الاستنتاج منها إذا ما تم إيجاد علاقات مناسبة بين البنود المختلفة التي تتألف منها، و ما عملية إعادة الترتيب و التصنيف و إيجاد العلاقات في حد ذاتها إلا جوهر التحليل المالي" (رمضان و الخلايلة، 2013، صفحة 7)

و بصفة عامة يمكن تعريف التحليل المالي على أنه وسيلة تهدف إلى دراسة وتحديد مجموعة من العلاقات على شكل نسب مالية تلخص معلومات المؤسسة، كما تظهرها القوائم المالية مع شرحها و تفسيرها و وضعها في خدمة قرارات الجهات ذات العلاقة.

2- نشأة التحليل المالي

تاريخياً يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى أتجاهين الأول المصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية بضرورة التقييد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبة وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية، أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929، والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءمتها الفنية والحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها. (التميمي و النعيمي، 2008، صفحة 17)

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإذا الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. (عدون، 1998، صفحة 13)

ثانياً: أهمية ووظائف التحليل المالي

1- أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي من المعلومات المالية التي يقدمها لخدمة الأطراف المختلفة، وهذه المعلومات وإن اعتمدت في تقديرها على البيانات المالية التاريخية إلا أنها تستخدم في ترشيد الكثير من القرارات الاستثمارات والتمويلية والإدارية لجهات داخل المؤسسة وخارجها، فمثلاً يساعد التحليل المالي على طرح العديد من الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها، مثل:

- هل يمكن للمؤسسة سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل ؟

- هل يتوقع أن تتمكن المؤسسة من خدمة ديونها طويلة الأجل و سدادها في مواعيد استحقاقها ؟

- هل نسبة مصروفات المؤسسة إلى إيراداتها عالية أو منخفضة بالمقارنة مع نسب السنة السابقة و مع نسب المؤسسات الأخرى؟

فبدون إجراء تحليل مالي سليم لا تستطيع المؤسسة تحديد الجهات المستهدفة التي سيتم السيطرة عليها، وتحديد المقابل العادل الذي يجب دفعه لها، و كذلك يمكن أن تستخدم النسب المالية في التنبؤ بتعثر المؤسسات، من هنا نجد أن التحليل المالي ضروري لخدمة أهداف عدة لأنه يقوم بإعادة صياغة البيانات المالية الواردة في القوائم المالية و تحويلها إلى معلومات مفيدة (الرجبي، 2014، الصفحات 7-8)

كما أن توسع المؤسسات و تباعد مراكزها و فروعها الجغرافية، بالإضافة إلى توسع و تعقد العمليات الاقتصادية في العالم، و ظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي (خلف عبد الله، 2015) و بشكل عام فإن أهمية استخدام التحليل المالي تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية: (رمضان و الخلايلة، 2013، صفحة 8)

- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بالديون .

- الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة و جدوى الاستثمار في أسهمها .

-الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية و البيعية و التخطيط لها .

- الإفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية .

- الحكم على مدى كفاية إدارة المؤسسة.

- توضيح الاتجاه العام لفعاليات المؤسسة.

وهكذا فإن الاهتمام بالتحليل المالي يتعدى حد مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام إلى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم و هذا الاتجاه، مما يساعد في النهاية على العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة، فالتحليل المالي يوفر للمدير المالي أدوات قياسية يستعملها في التخطيط المالي والرقابة المالية.

2- وظائف التحليل المالي:

لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية: (عياشي، 2014، الصفحات 31-32)

-**التحليل و التخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها في تقييم الظروف المالية و إعداد الموازنات المتعلقة باليرادات والمصاريف التي تخص المؤسسة في المستقبل .

-**تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة والتي تساهم بشكل كفو في العمليات التشغيلية، بالإضافة إلى استخدامها في الوقت المناسب .---

-تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: يجب تحديد المزيج الأمثل والاكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الاجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المؤسسة سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

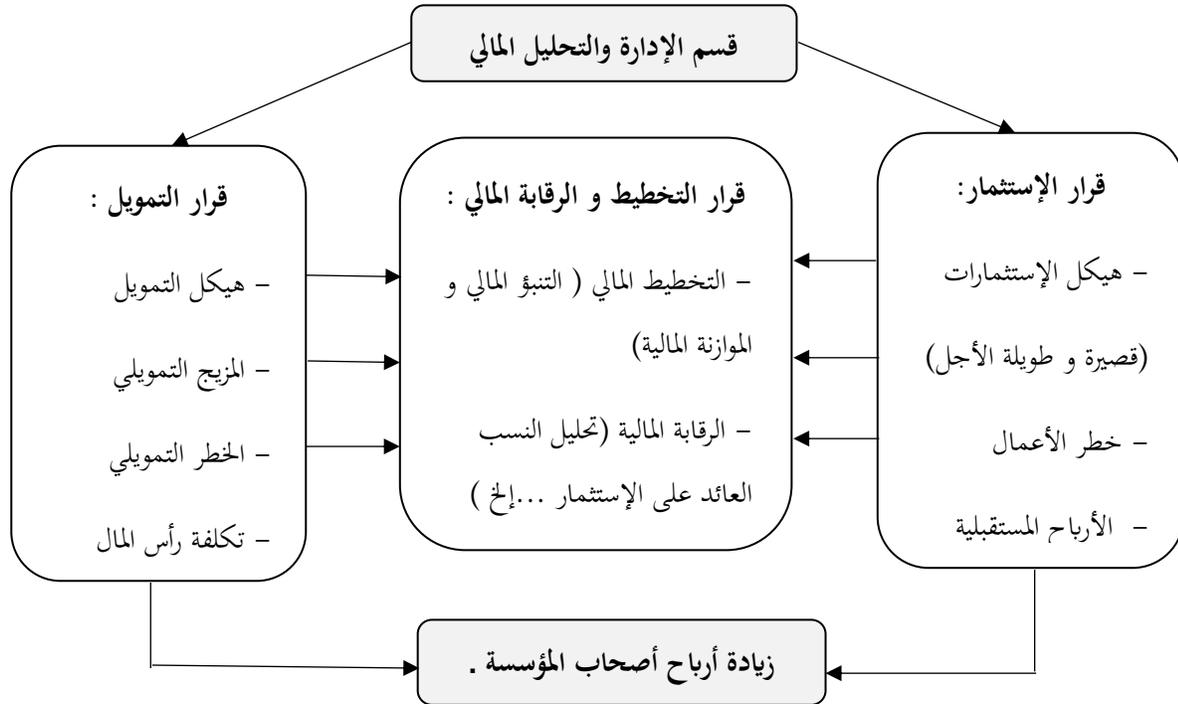
و من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، و السير لتحقيق هدفها و بقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي: (الشديفات، 2001، الصفحات 15-16)

-قرار الاستثمار: يبين هذا القرار هيكل استثمارات المؤسسة وكيفية توزيعها بين استثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل أي الاستثمار في الأصول المتداولة أو الأصول الثابتة .

-قرار التمويل: و يبين هذا القرار نسبة التمويل من مصادر تمويل قصيرة وطويلة الأجل .

-قرار التخطيط والرقابة المالية: حتى تتوجه المؤسسة إلى تعظيم ثروة أصحابها لابد من القيام بعملية الرقابة والتخطيط المالي السليم. ويمكن تلخيص وظائف التحليل المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر : (الشديفات، 2001، صفحة 17)

ثالثاً: أهداف التحليل المالي

إن التحليل المالي يلعب دور الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : (بن مالك، 2011، صفحة 13)

بالنسبة للمؤسسة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الإستثمار الأفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى :

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
 - تقييم نتائج قراءات الإستثمار والتمويل.
 - تحديد مختلف الإنحرافات التي تخللت أداء المؤسسة مع تشخيص أسبابها.
 - لإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
 - تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن إستثمارها.
 - التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة.
 - يعتبر مصدراً للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
 - تقييم ملاءة المؤسسة في الأجل الطويل والقصير.
- بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: حتى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، لها أهداف من وراء التحليل المالي لها حيث تحدف إلى :

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية و مدى إستطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض على طلب المؤسسة، من أجل الإستفادة من قرض.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر، خاصة وأن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جهة، وبعض

عناصر القوائم المالية من الجانب الآخر، خاصة وأنها تخضع للإجتهد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة.

كما يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح فيها، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات في ترشيد قراراتهم المالية (بن عيشة، 1996، صفحة 7)

بالإضافة إلى ذلك يسعى التحليل المالي إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: (رابعة، كراجه، و آخرون، 2000، صفحة 143)

- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض .
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة .
- المساعدة في اتخاذ القرارات بأقل تكلفة وأكبر عائد.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم .
- الحكم على كفاءة الإدارة .

المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي وخطواته

أولاً: مجالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

1- مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في مجالات عديدة، أهمها: (الزغي، 2000، صفحة 156)

-التخطيط المالي: تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة، يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتنبأ بتحليلات مستقبلية يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

-تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس

المجال أو في مجالات أخرى، وهذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الادارة، المستثمرين و المقرضين... الخ.

- التحليل الانتمائي: يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص ذلك استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الاطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

- التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القرض، ولهذا الامر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الاسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الادارية التي تتحلى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

- تحليل بعض الحالات الخاصة: من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي تكرر في حياتها، التصفية والانضمام و الاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والاصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري، والائتماني و السوقي لكل مؤسسة . (مطر ..، 2006، صفحة 18)

2- الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تقوم فئات متعددة من داخل المؤسسة وخارجها بالتحليل المالي لغرض معين تسعى إليه، و ذلك وفق لتنوع علاقاتهم بها من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، وأهم هذه الأطراف هي: (الغصين هـ،، 2004، صفحة 43)

- إدارة المؤسسة: وتهتم بجمع النسب المستخرجة من الحسابات الختامية مثل النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية، السيولة والربحية وذلك لمعرفة نواحي القوة والضعف في الشركة والعمل على تحسين الأداء فيها.

- الدائنون: وخاصة أصحاب الديون قصيرة الأجل، والذين ينحصر اهتمامهم بمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتهم الجارية وقصيرة الأجل حين يحين موعد سدادها.

- أصحاب ديون طويلة الأجل: وهذه المجموعة تبحث عن مقدرة المؤسسة على الوفاء بأقساط الدين مضافا إليها الفوائد عندما يحين موعد السداد.

- المالكون وحملة الأسهم: تهتم هذه المجموعة بالنواحي المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والربحية والحالة المالية للمؤسسة.

-بيوت الخبرة المالية: أما بيوت الخبرة المالية فتقوم بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها، وتتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المستفيدة. (رمضان و الخلاليلة، 2013، صفحة 19)

بالإضافة إلى أطراف أخرى تشمل : (عياشي ، 2014، صفحة 36)

-الغرف التجارية والصناعية: تقوم بجمع البيانات عن المؤسسات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب و مؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

-أسواق المال: تقوم بنشر مؤشرات مالية للمستخدمين وأصحاب الصلة من خلال إصدارها للكتاب السنوي أو الدليل السنوي.

-الأجهزة الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية، و الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

ثانيا : خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل ، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار الأدوات المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المحققة، وبصفة عامة إن خطوات التحليل المالي هي: (الحياي و.، 2009، الصفحات 16- 17)

-تحديد الغاية أو الهدف من التحليل مثل تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته الجارية أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي ،أو تحليل إنتاجية العمل.....الخ.

-جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزامات الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة، وعناصرها المختلفة لفترة زمنية معينة، ومن ثم تحديد الإلتزامات الجارية المطلوبة المتداولة لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج أو الربحية.

-تحديد أداة أو أسلوب التحليل المناسب التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعملية للمحلل.

-معالجة البيانات ذات الصلة بهدف التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

-تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي .

- كتابة الاستنتاجات و التوصيات النهائية.

المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تتضمن القوائم المالية جدول الميزانية، وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، إلى جانب جدول تغيرات الأموال الخاصة، وسنحاول التركيز على أهم هذه القوائم.

أولاً: جدول الميزانية (قائمة المركز المالي)

تصف الميزانية عناصر الأصول و عناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول. تضم الميزانية جانبين:

-**جانب الأصول:** يشير الى الجانب الأيمن من الميزانية، يتم تصنيفها بالقيمة الدفترية في تاريخ الميزانية لجميع الاستخدامات أو استخدامات الأموال التي تم إجراؤها. (cerrada, de rongé, de wolf, & gatz, 2014, p. 20)

تظهر الأصول العناصر التالية: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 23)

✓ التثبيتات المعنوية

✓ التثبيتات العينية

✓ الاهتلاكات

✓ المساهمات

✓ الأصول المالية

✓ المخزونات

✓ أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)

✓ الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً).

✓ خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

ويظهر جدول الميزانية جانب الأصول منه في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الميزانية جانب الأصول

السنة المالية المقفلة في

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير جاري					

					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 28)

- جانب الخصوم: و يشير الى الجانب الأيسر من الميزانية ، والمسمى بالمطلوبات، يتم تصنيفها بالقيمة المحاسبية عن جميع الموارد التي يتم

توفيرها للمؤسسة في تاريخ الميزانية، تظهر الخصوم العناصر التالية: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 23)

✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

✓ الموردون و الدائنون الآخرون

✓ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)

✓ المرصداات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة سابقا)

✓ خزينة الأموال السلبية و معدلات الخزينة السلبية

ويظهر جدول الميزانية جانب الخصوم منه في الشكل التالي:

الشكل رقم (04):الميزانية جانب الخصوم

السنة المقفلة في

n-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غي مستعان به علاوات و احتياطات فوارق اعادة التقييم نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			المجموع 1
			الخصوم الغير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير جارية 2
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية 3
			مجموع عام للخصوم 3+2+1

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 29)

ثانياً جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة. (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 24)

يتم إعداد جدول حسابات النتائج بطريقتين:

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح من حساب مجاميع التسيير الرئيسية وهي بمثابة أرصدة وسطية تسمح من حساب النتيجة الصافية للدورة المالية. (د زويته، 2012)

ويظهر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

الفترة من.....إلى.....

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال

			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادلة قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية -المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة الغير عادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 30)

- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: و هو تصنيف للأعباء حسب وظيفتها في تكلفة المبيعات، حسب هذه الطريقة

تعرض المؤسسة تكلفة مبيعاتها بشكل منفصل عن المصاريف الأخرى. (benchabane & ferkal, 2018, p. 61)

ويظهر جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة في الشكل التالي:

الشكل رقم(06):جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

الفترة منإلى.....

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)
			منتجات مالية
			الاعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية
			المنتجات غير عادية

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 31)

ثالثا :جدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النقدية)

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها): (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 26)

✓ التدفقات التي تولدها الأنشطة العمالية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالإستثمار و لا بالتمويل).

✓ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويل الأجل).

✓ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العمالية للاستثمار أو التمويل.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العمالية بطريقتين: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 26)

- الطريقة المباشرة: بموجب هذه الطريقة يتم تحديد صافي التدفق النقدي أولا بطرح المشتريات النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل، بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال السنة، ثم يضاف إلى رصيد النقدية في بداية السنة. (قطيش و حميود، 2017، صفحة 55)

وترتكز هذه الطريقة التي أوصى بها المشرع الجزائري على:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون ، الضرائب ...)، قصد إبراز تدفق مالي صافي .

- تقريب هذا الدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة .

ويظهر جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة

الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تبيئات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تبيئات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تبيئات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تبيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة خلال الفترة (أ + ب + ج)
		أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 35)

- الطريقة غير المباشرة: تقوم هذه الطريقة على تحويل صافي الربح إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ويعود السبب إلى تعديل صافي الدخل إلى استخدام المؤسسات أساس الاستحقاق في المحاسبة، والذي يتطلب تسجيل إيرادات عند اكتسابها وتسجيل مصروفات عند تحملها، وقد تتضمن الإيرادات المكتسبة مبيعات آجلة لم تحصل نقداً، كما أن المصروفات التي تتحملها المؤسسة قد تتضمن مصروفات لم تسدد بعد، وعلى ذلك فإنه في ظل أساس الاستحقاق في المحاسبة فإن صافي الدخل لن يشير إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. (اليمن، 2008، صفحة 90)

و بالتالي تتمثل هاته الطريقة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأشير في الخزينة (اهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات ، تغيرات الموردين ...).

- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ...)، وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

ويظهر جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحيحات من أجل :</p> <p>- الإهلاكات و الأرصدة</p> <p>- تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>- تغير المخزونات</p> <p>- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى</p> <p>-تغير الموردين و الديون الأخرى</p> <p>- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p> <p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن اقتناء تثبيبات</p> <p>تخصيلات التنازل عن التثبيبات</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي (المقودات)</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p>
			<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</p>

			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الاقفال
			تغير أموال الخزينة

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 36)

المبحث الثاني: استخدام القوائم المالية كاسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

هناك عدة أدوات أو اساليب يمكن استخدامها لتحليل القوائم المالية للمؤسسة بهدف تشخيص وضعها المالي أو تقييمه و الحكم عليه، والتي عرفت تطور أو حداثة في إعدادها، ونظرا لتعدد القوائم المالية ومؤشرات تحليلها المالي ، سوف نركز في دراستنا هذه على مؤشرات تحليل جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: استخدام مؤشرات جدول الميزانية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

عرفت قائمة المركز المالي أو جدول الميزانية تطور في مبدأ إعدادها وتحليلها وذلك بظهور النظام المحاسبي المالي SCF ، أين عوضت الميزانية الوظيفية الميزانية المالية ، هاته الأخيرة التي تعمل وفق مبدأ السيولة والاستحقاق .

تعمل الميزانية الوظيفية على تصنيف أصول وخصوم المؤسسة التي تمثل استخدامات وموارد حسب انتمائها الوظيفي (استثمار، تمويل، استغلال، خارج الاستغلال)، وهذا تبعا لتجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية(استثمار، تمويل، استغلال)، أما الأدوات المستخدمة في تحليلها فهي منها التوازنات المالية و النسب المالية.

أولا: استخدام مؤشرات التوازن المالي

إن مؤشرات التوازن المالي هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي، و في نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، أي أن الخصوم التي ستحقق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي يستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، و الخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا .

1- مفهوم الميزانية الوظيفية:

تنجز الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي: (بن ساسي و قريشي، 2006، الصفحات 80-81)

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة : تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة و طويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والإهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة و الاحتياطات أما الاستخدامات المستقرة فتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

- مستوى استخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال : وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون و العملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد.

- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال و الموارد خارج الاستغلال : وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.

- مستوى الخزينة : وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية. وتظهر الميزانية الوظيفية في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): الميزانية الوظيفية

الموارد R	الاستخدامات E
Rd الموارد الدائمة	ES الاستخدامات المستقرة
الأموال الخاصة الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات و المؤونات	الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات طبيعة المستقرة
Rex موارد الاستغلال مستحقات المورد وملحقاته	Eex استخدامات الاستغلال المخزونات الاجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
Rhex موارد خارج الاستغلال موارد أخرى	Ehex استخدامات خارج الاستغلال حقوق أخرى
Rt موارد الخزينة اعتمادات بنكية	Et استخدامات الخزينة المتاحات
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات

المصدر: (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 81)

2- رأس المال العامل (FR):

-تعريف رأس المال العامل: رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الموارد الدائمة التي يزيد عن تمويلها الاستخدامات المستقرة. (عدون، 1998، صفحة 66)

فهو يعبر كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الإستخدامات المتداولة (إستخدامات الإستغلال+إستخدامات خارج الإستغلال+إستخدامات الخزينة) وبالتالي يمكن هذا المؤشر من الحكم على مقدار الزيادة في الأصول المتداولة المستخدمة ، وعليه يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية (ابوزيد و مبروك، 2009، صفحة 13)

✓ من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

رأس المال العامل = الموارد الدائمة-الإستخدامات المستقرة

✓ من أسفل الميزانية (في الأجل القصيرة):

رأس المال العامل = (إستخدامات الإستغلال+إستخدامات خارج الإستغلال+إستخدامات الخزينة)-(موارد الإستغلال+موارد خارج الإستغلال+موارد الخزينة)

و يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات يمكن إيضاها كما يلي

-رأس المال العامل منعدم ($FR=0$): حالة توازن مالي أمثل.

-رأس المال العامل موجب ($FR>0$): يعني وجود هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدر الموارد الطويلة و متوسط الأجل .

-رأس المال العامل سالب ($FR<0$): يعني تمويل جزئي للإستخدامات المستقرة و الاعتماد بشكل كبير على التمويل قصير الأجل .

-أنواع رأس المال العامل: (بن مالك، 2011، صفحة 83)

*رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الإستخدامات المستقرة و يحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل الخاص = الموارد الخاصة- الإستخدامات المستقرة

رأس المال العامل الخاص = (إستخدامات الإستغلال+إستخدامات خارج الإستغلال+إستخدامات الخزينة)

- مجموع الديون

* رأس المال العامل الصافي (الدائم): يمكن تعريفه على انه الفرق بين الإستخدامات المتداولة (إستخدامات الإستغلال+إستخدامات خارج الإستغلال+إستخدامات الخزينة) والديون قصيرة الأجل (موارد الإستغلال+موارد خارج الإستغلال+موارد الخزينة) و غالبا ما يكون رقما موجبا و يعتبر مقياسا مقبولا للسيولة و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} = (\text{إستخدامات الإستغلال} + \text{إستخدامات خارج الإستغلال}) - (\text{موارد الإستغلال} + \text{موارد خارج الإستغلال} + \text{موارد الخزينة})$$

* رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع عناصر الإستخدامات التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة وهو مجموعة الإستخدامات التي تدور في مدة سنة أو اقل و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = (\text{إستخدامات الإستغلال} + \text{إستخدامات خارج الإستغلال} + \text{إستخدامات الخزينة})$$

* رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ننظر إلى الديون بالمفهوم السلي لها بل كمواضع ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

-أسباب تغير رأس المال العامل: من الناحية العملية يخضع رأس المال العامل لعدة تذبذبات خلال الدورة وتحدث هذه التذبذبات أو التغيرات على مستوى الموارد الدائمة وكذا الإستخدامات المستقرة (زعطوط، 2001، صفحة 37)

* إنخفاض رأس المال العامل: نتيجة لـ:

- ارتفاع الإستخدامات المستقرة: وذلك من خلال شراء تثبيبات مادية أو غير مادية أو مالية
- انخفاض الموارد الدائمة: وذلك من خلال انخفاض الأموال الخاصة (مساهمة الشركاء في الحسابات الجارية، إصدار سندات الصندوق لأكثر من سنة) أو تسديد الأموال المقرضة (تسديد القروض المتوسطة والطويلة الأجل، تسديد الحسابات الجارية للشركاء، تسديد سندات الصندوق)

*زيادة رأس المال العامل: نتيجة لـ:

- ارتفاع الموارد الدائمة: وذلك من خلال ارتفاع الأموال الخاصة أي ارتفاع رأس المال والاحتياطات وإعانات الاستثمار.
- انخفاض الإستخدامات المستقرة: من خلال اهتلاك الإستخدامات المستقرة سواء المادية أو غير مادية أو مالية، أو من خلال تسديد قروض المؤسسة من قبل المؤسسات.

- أهمية رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل كهامش أمان مالي يمكن للمؤسسة من تحقيق التوازن المالي، كما أن رأس المال العامل الموجب يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة ، ومواجهة مختلف الأخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناحر الذميمة اقل من سنة من جهة أخرى. هذا وبالرغم من انه يعد مؤشر أساسي في تحليل وتقييم التوازن المالي، إلا انه هنا بعض الانتقادات الموجهة له إذ لا بد من معرفة كيف يصبح رأس المال العامل في حالة تحويل جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل إلى خصوم مستحقة التسديد، ففي حالة مماثلة يصبح من الضروري معرفة بدقة تاريخ تسديد الديون طويلة والمتوسطة الأجل، لان كل تسديد من هذا النوع من الديون يؤثر على مستوى رأس المال العامل . (خميسي، 2010، الصفحات 72-73)

3- احتياجات رأس المال العامل BFR

- تعريف احتياجات رأس المال العامل: "يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل. أي ذلك الجزء من الموارد الدائمة الممول لجزء من الإستخدامات المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الإستخدامات المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل. (زغيب، 2010، صفحة 52)

وينقسم الإحتياج في رأس المال العامل إلى الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال BERex و الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال BFRhex : (بسدات، 2022، الصفحات 45-46)

- الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال BFRex: يمثل الفرق بين الإستخدامات للإستغلال و موارد الإستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الإستغلال سواء كانت موارد أو إستخدامات.

يتولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال BFRex = إستخدامات الإستغلال - موارد الإستغلال

الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال BFRhex: يعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية و تلك التي تتميز بالطابع الإستثنائي.

الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال BFRhex = إستخدامات خارج الإستغلال - موارد خارج الإستغلال

الإحتياج في رأس المال العامل $BFRg =$ الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال $BFRex +$ الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال $BFRhex$

-مكونات احتياج رأس المال العامل: من الناحية العملية تشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونتين: (خميسي، 2010، صفحة 77)

* **المكونة الدائمة:** تمتاز مكونات دورة الاستغلال الجارية بطابع السيولة والاستحقاق توجه عناصر الاستغلال (المخزونات المتداولة) للاستهلاك أو البيع، الديون على العملاء يتم تسديدها وتحويلها إلى سيولة، ديون الموردين تسدد في أجل استحقاقها. تجدد هذه العناصر بصفة مستمرة حسب الدوران المتعلق بنشاط المؤسسة، هذا يعني أن الأصول الدورية تعوض أثناء تحويلها أو استهلاكها، يتم تمويل هذه الاحتياجات في كل مرحلة تجديدها، لذا تعتبر كاحتياجات دائمة. من ناحية تمويل هذه الاحتياجات يسمح رأس المال العامل تمويل المكونة الدائمة، إضافة إلى تشكيل هامش امن مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تخص الجزء المتغير من جهة أخرى اعتبار المكونة الدائمة لاحتياجات رأس المال العامل كأموال عاطلة ومجمدة بناء على عدم تحقيق جزء من العمليات في أجلها العادية.

* **المكونة المتغيرة:** بالنسبة لهذه المكونة نجد أن احتياج رأس المال العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاط المؤسسة، تتولد هذه المكونة عن التذبذبات المتعلقة بالتشغيل العادي لدورة الاستغلال (تذبذبات في رقم الأعمال أو المدفوعات التي تحدث خلال الشهر) مما يؤدي إلى إحداث تذبذبات في احتياج رأس المال العامل، تمويل هذه المكونة بواسطة الخزينة

-حالات احتياجات رأس المال العامل (شوية، 2005، صفحة 37)

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل توضحها فيما يلي:

* **احتياجات رأس المال العامل موجب $BFR > 0$:** في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمويل الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى، وإما بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

* **احتياجات رأس المال العامل معدوم $BRF = 0$:** هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (ديون قصيرة المدى) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة)

***احتياجات رأس المال العامل سالب $BFR < 0$** : في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة اصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لان الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

4-الخزينة

-**تعريف الخزينة:** "الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة" (بوعلام، صفحة 110).

فهي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة. (زغيب، 2010، صفحة 53) تحسب الخزينة وفق العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

-**حالات الخزينة:** تؤخذ الخزينة عدة حالات، هي (راجحي، 2010-2011، صفحة 57)

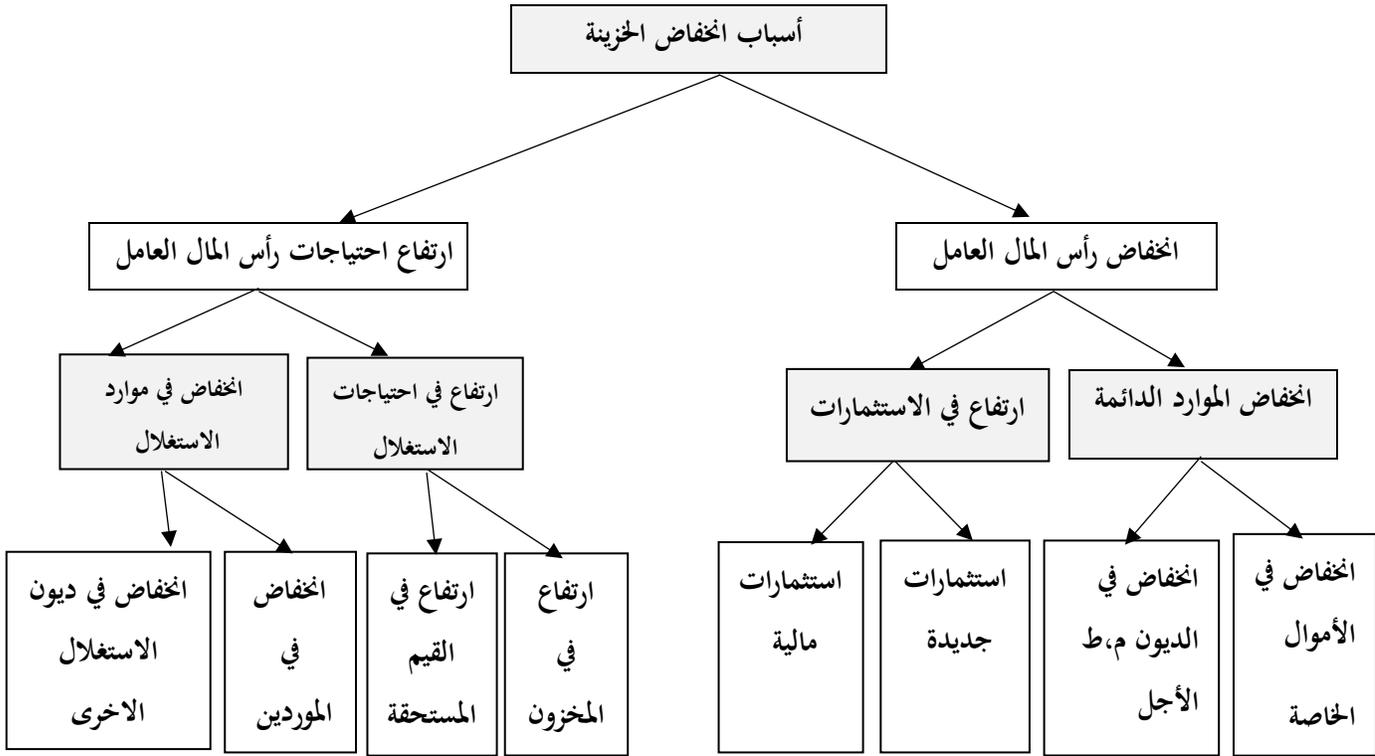
***الخزينة موجبة $TN > 0$** : أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، ففي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

* **الخزينة سالبة: $TN < 0$** : أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز، أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك، أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

* **الخزينة معدومة. $TN = 0$** : أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

***أسباب انخفاض الخزينة:** يمكن توضيح أسباب انخفاض الخزينة في الشكل التالي:

الشكل (10): انخفاض الخزينة



المصدر: (زغيب، 2010، صفحة 57)

من خلال الشكل نلاحظ ان هناك عدة أسباب لتدهور خزينة المؤسسة، أهمها:

- خسائر مستمرة أدت إلى تدهور الأموال الخاصة: وقد أدت الخسائر المتتالية إلى تقليص فائض رأس المال العامل ويكون الحل هنا بواسطة ما يلي:

- تحقيق مردودية كافية
- إعادة تأسيس الأموال الخاصة

- خطأ في سيولة التمويل: وتكون هذه الحالة ناتجة عن استثمارات جديدة بدون الزيادة في الأموال الدائمة: ولهذا فان رأس المال العامل الذي كان كافيا ويفوق احتياجات رأس المال العامل يتدهور فجأة ويكون الحل هنا من خلال:

- زيادة الأموال الخاصة أو الديون المتوسطة والطويلة الأجل.
- بيع الاستثمارات .

- ارتفاع سريع في احتياجات رأس المال العامل مقارنة برأس المال العامل: وهنا يكون ارتفاع رأس المال العامل فقط بواسطة الأموال الخاصة، ارتفاع سريع في النشاط بفضل منتج جيد وبيع بطريقة جيدة، مما يساهم في تعزيز رأس المال العامل والحل هنا من خلال:

✓ تخفيض احتياجات رأس المال العامل.

✓ زيادة الأسعار.

✓ تقليص مهلة الزبائن.

✓ محاولة تمديد مهلة تسديد الموردين .

-ارتفاع كبير ومفاجئ في احتياجات الاستغلال أو أن المؤسسة تواجه صعوبات في بيع منتجاتها الأمر الذي أدى الى ارتفاع في المخزون، تمديد مهلة ائتمان الزبائن لإقناعهم بالشراء. والحل هنا يكون بمحاولة تقليص مدة التخزين والزبائن.

-انخفاض في النشاط وهو متزامن مع خسائر مستمرة: إن انخفاض النشاط يؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل وكذا إلى تحقيق خسائر وبالتالي تدهور الأموال الخاصة. ويكون الحل هنا:

✓ تحقيق مردودية كافية.

✓ اعادة تأسيس الأموال الخاصة.

✓ تخفيض احتياجات رأس المال العامل بالموازاة مع تخفيض النشاط.

-شروط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي: (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 82)

• **الشرط الأول:** رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

• **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عام موجبا بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

• **الشرط الثالث:** خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وعندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

ثانيا: استخدام مؤشرات النسب المالية

تضم النسب المالية المتعلقة بجدول الميزانية الوظيفية عدة لنسب، أهمها:

1-نسب السيولة:

تتم نسب السيولة بالعلاقة بين جانبي الميزانية في الأجل القصير (أصول جارية و خصوم جارية)، لذلك تسمى أحيانا "نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل" (بن سانية، 2018، صفحة 104)

-نسبة التداول أو السيول العامة: تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الأجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الإستخدامات التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع أجل القروض، وهي عبارة عن قسمة الإستخدامات الجارية على الموارد الجارية وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقا للمعادلة التالية: (عباس، 2002، صفحة 105)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الإستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

وتعتبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الإستخدامات الجارية تغطية الموارد الجارية ، وكلما زادت هذه النسبة على الواحد دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجيء دون الحاجة إلى تحويل جزئى من الإستخدامات المستقرة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.

-نسبة السيولة السريعة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الإستخدامات التي يصعب تحويلها إلى نقدية واستبعاد تلك الإستخدامات التي يصعب تحويلها إلى تقنية خلال فترة قصيرة نسبيا وهي عبارة عن قسمة الإستخدامات النقدية وشبه النقدية على الموارد الجارية وتحسب هذه النسبة وفقا للنموذج التالي: (الهادي، بدون سنة، صفحة 159)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الإستخدامات الجارية-المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفى المؤسسة ديونها القصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من الأصول النقدية وشبه النقدية، حدها الأدنى 0,3 وحدها الأقصى 0,4 وهناك ما يقول 0,5، كما أن اغلب المتعاملين الاقتصاديين لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على قدر المستطاع، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد للخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي مثالي). (قودة، 2007، صفحة 55)

-نسبة السيولة المختصرة:

تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة (عبد الناصر، 2005، صفحة 73) وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = النقديات (إستخدامات الخزينة) / الموارد الجارية

عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0.3 وحد أقصى 0,5، تعتبر هذه النسب مريحة للمؤسسة.

2-نسب الهيكل المالي:

تتم نسب الهيكل المالي أيضا بالعلاقة بين جانبي الميزانية أهمها: (بن سانية، 2018، الصفحات 104-105)

-نسبة الاستدانة أو المديونية: تتم هذه النسبة (والمشاهدة تماما لنسبة الوزن النسبي للديون) بقياس مستوى التمويل بالديون، بإختلاف آجال استحقاقها، ومن الأفضل ان تكون نسبتها أقل من 50 بالمئة من أجل رفع ثقة الدائنين في قدرة المؤسسة على السداد. (بن سانية، 2018، صفحة 104).

وتحسب بالعلاقة التالية: (بسدات، 2022، صفحة 53)

نسبة المديونية أو (الاستدانة) = مجموع الديون + خزينة الموارد / الموارد الخاصة

ملاحظة: نسبة المديونية + نسبة الأموال الخاصة = 1

-نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال العامل ، وهي تشير إلى مدى تغطية الإستخدامات المستقرة بالموارد الدائمة ، ويجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد. تحسب بالعلاقة التالية: (بسدات، 2022، صفحة 53)

نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة = الموارد الدائمة / الإستخدامات المستقرة + BFRex

3-نسب الهيكلية:

بالنظر إلى المكونات الأربع الرئيسية للميزانية (الإستخدامات المستقرة ، إستخدامات المتداولة ، أموال دائمة و موارد دائمة) نجد أن هناك نسب مالية تركز على تحليل جانب واحد (إستخدامات أو الموارد) فقط، وهي النسب التي تعنى بسلامة بنية الإستخدامات، و تناسق هيكل التمويل، وقد تسمى أحيانا النسب الهيكلية (بن سانية، 2018، صفحة 103)

-نسب تناسق الهيكل الاستثماري: تعني هذه المجموعة من النسب المالية بتحليل جانب إستخدامات الميزانية، ويمكن بناء العديد منها وذلك بحساب الوزن النسبي لكل مكون من مكونات الإستخدامات بالنسبة لإجمالي الإستخدامات، أو بالنسبة للمجموعة الفرعية من الإستخدامات التي تنتمي إليها (إستخدامات المستقرة و إستخدامات الجارية) ومن ذلك مثلا:

$$\text{معدل كثافة الإستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الإستخدامات المستقرة}}{\text{مجموع الإستخدامات}}$$

$$\text{معدل كثافة الاستخدامات الجارية} = \frac{\text{الإستخدامات الجارية}}{\text{مجموع الإستخدامات}}$$

-نسب تناسق الهيكل التمويلي: بنفس الفكرة السابقة في تحليل الاستخدامات، يمكن تحليل الموارد بمعرفة الوزن النسبي لكل مكون منها اما بالنسبة للإجمالي أو للمجموعة الفرعية أو لأحد المكونات الأخرى من الموارد ، ومن النسب المالية التي يمكن حسابها في هذا الشأن: (بن سانية، 2018، صفحة 104)

$$\text{الوزن النسبي لمصادر التمويل الداخلي} = \frac{\text{الموارد الخاصة}}{\text{مجموع الموارد}}$$

$$\text{الوزن النسبي لمصادر التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الموارد}}$$

*نسبة الإستقلالية المالية : تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على مواردها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية:} \frac{\text{الموارد الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

-ومن المستحسن ان تكون النسبة تفوق الواحد

المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المشتركة لجدولي حسابات النتائج والميزانية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

هناك عدة مؤشرات أو نسب مالية يتم حسابها بالاعتماد على جدول حسابات النتائج والميزانية معا، والتي تساعد في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أهمها:

1-نسب النشاط:

تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديه، أو بمعنى آخر مدى كفاءته في استخدام اصوله المختلفة، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار ،في استخدام الأصول المختلفة ،الثابتة و المتداولة وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول . تضم النسب التالية:

-معدل دوران الإستخدامات: يقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام إجمالي الإستخدامات في توليد المبيعات أو بعبارة أخرى حجم المبيعات المتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الإستخدامات وهي مفيدة في استراتيجية التسعير حيث وتعتمد المؤسسة أسعارها منخفضة مع معدل دوران مرتفع لأصولها والعكس بالعكس. (بن سانية، 2018، صفحة 107)

$$\text{معدل دوران الإستخدامات} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط مجموع الإستخدامات}$$

وهو يشير أيضا إلى إستراتيجية التسعير حيث هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة، بينما يرتفع معدل دوران الإستخدامات مع هوامش الربح المنخفضة، ويتجه المحللون الماليون لاحتساب معدل دوران الإستخدامات المستقرة، للتعبير عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام إستخدامات المستقرة لتوليد المبيعات أو الإيرادات وغالبا ما تستخدم هذه النسبة لتقييم كفاءة المؤسسات الصناعية، حيث تستخدم تلك الإستخدامات بشكل مباشر في عمليات الإنتاج، وعندما تقوم هذه المؤسسات بعمليات شراء واسعة لزيادة أو تحديث خطوط الإنتاج على سبيل المثال، عادة ما يقوم المحلل المالي بمتابعة هذه النسبة في السنوات التالية لمعرفة جدوى الاستثمارات ويحسب كمايلي: (الشيخ، 2008، صفحة 59)

$$\text{صافي المبيعات} \div \text{القيمة الدفترية للإستخدامات}$$

-معدل دوران: الإستخدامات المستقرة يقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام الأصول الثابتة في توليد المبيعات ويحسب بالعلاقة التالية: (بن سانية، 2018، صفحة 107)

$$\text{معدل دوران الإستخدامات المستقرة} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط الإستخدامات المستقرة}$$

-معدل دوران الإستخدامات الجارية: يقيس هذا المعدل أداء دورة الاستغلال عموما، حيث يعتبر ارتفاعه دليلا للاستثمار الجيد، ومؤشرا لارتفاع هامش الربح

$$\text{معدل دوران الإستخدامات الجارية} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط الإستخدامات الجارية}$$

- معدل دوران العملاء: وهي تلك المدة الوسيطة الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون وتحسب من خلال العلاقة التالية: (الزبيدي، 2004، صفحة 151)

$$\text{معدل دوران العملاء} = \text{صافي المبيعات الآجلة بالرسم CATTC} / \text{متوسط حساب الزبائن}$$

حيث: فترة التحصيل = 365 / معدل دوران العملاء

يعتبر ارتفاع هذا المعدل أمراً جيداً لأنه يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة احتياجاتها في رأس المال العامل والذي يشكل حساب الزبائن مكوناً هاماً منه، كلما ارتفع هذا المعدل كلما انخفضت فترة التحصيل زادت تغذية المؤسسة بالسيولة. (بن سانية، 2018، صفحة 108)

— **معدل دوران الموردين** : تهم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين وتميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظراً لاختلاف في إعادة المشتريات (هاشم و السمراي، 1997، صفحة 270)

معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية الآجلة بالرسم **Achats TTC** / متوسط حساب الموردين

حيث: فترة السداد = 365 / معدل دوران الموردين

— **معدل دوران المخزون**: تقيس هذه النسبة عدد مرات قيام المؤسسة في بيع المخزون أو استبداله، وإنخفاضها مؤشر على تراكم المخزون وطول مدة الاحتفاظ به وبالتالي ارتفاع ال احتياج في رأس المال العامل.

اعتبار لاختلاف طرق تقييم الأنواع المختلفة للمخزون، يمكن تفصيل معدل دوران المخزون وفق مكونات المخزون المختلفة، فنحسب معدل دوران كل منها بقسمة التكلفة على متوسط المخزون وذلك كالتالي: (بن سانية، 2018، صفحة 108)

مدة دوران البضائع = تكلفة شراء البضاعة / متوسط مخزون البضاعة
مدة دوران المواد الأولية = تكلفة شرائها / متوسط المخزون منها
مدة دوران المنتجات التامة = تكلفة إنتاجها / متوسط المخزون منها

2- نسب المردودية:

— **المردودية المالية Rcp**: تعرف أيضاً بأنها مردودية الموارد الخاصة، بحيث تهم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة ، و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الموارد الخاصة من الميزانية (بن ساسي و قريشي، 2011، الصفحات 281-290) . و يمكن حساب مردودية الموارد الخاصة بالعلاقة التالية:

المردودية المالية Rcp: نتيجة الدورة الصافية/الموارد الخاصة

— **المردودية الاقتصادية Re**: والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة.

نسبة المردودية الاقتصادية Re: النتيجة الصافية/مجموع الإستخدامات

-الرافعة المالية : يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الاستدانة على مردودية المالية ، ومنه يمكن أن تكون الاستدانة ذات أثر ايجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الرافعة المالية=المردودية المالية-المردودية الاقتصادية

المبحث الثالث : استخدام المؤشرات الحديثة الاخرى للتحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

يهدف التحليل المالي باستخدام الادوات الحديثة إلى إلقاء الضوء على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل، بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بمستقبلها المالي، حيث ظهرت عدة أساليب أو أدوات حديثة للتحليل المالي لوضعية المؤسسة، أهمها:

- مؤشرات القيمة السوقية.
- مؤشرات القيمة الاقتصادية.
- الأساليب الإحصائية والرياضية.

المطلب الأول : استخدام مؤشرات القيمة السوقية والقيمة الاقتصادية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

أولاً : مؤشرات القيمة السوقية

يطلق عليها نسب السوق أو نسب الاسهم، حيث تكتسي أهمية كبيرة خاصة لحاملها أو للمستثمرين فيها، ولتحليل الاوراق المالية، ولبنوك الاستثمار وحتى المقرضين، حيث تعتبر هذه النسب مهمة لادارة المؤسسة من أجل تحليل بياناتها المالية وقياس أدائها على أسعار أسهمها العادية في السوق، خاصة وأن هدف الادارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين، وذلك عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم. تستخدم هذه المؤشرات في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات كون أن الكشوفات المالية لا تفصح عن القيمة السوقية للمؤسسة، وفي ظل فرضية كفاءة السوق فإن هذه المؤشرات تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي تفصح عنها نسب السيولة والرافعة المالية والربحية ، وعلى مدى قدرتها على تعظيم سعر السهم في السوق خاصة وأن هذا الاخير تعكس قيمته الحقيقية لموجودات الشركة بموجب فرضية كفاءة السوق (عباشي، 2014، صفحة 70).

تحتسب القيمة السوقية المضافة بعدة طرق من بينها طريقة صافي حقوق المالكين، حيث تستند على إفتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل، وتكون مساوية لقيمتها الدفترية و ذلك وفق المعادلة التالية: (مخلوف، 2019، الصفحات 43-44)

$$MVA=MVE-BVE$$

القيمة السوقية المضافة=القيمة السوقية لأسهم المؤسسة-القيمة الدفترية لحقوق المساهمين

MVA: القيمة السوقية المضافة

MVE : القيمة السوقية لأسهم المؤسسة (عدد الأسهم × سعر السهم)

BVE : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين

وطبقا لهذه الصيغة إذا كان MVA موجب معناه المؤسسة تخلق قيمة و تساعد على زيادة ثروة المساهمين، ومنه زيادة قيمة رأس مال المؤسسة، و العكس صحيح.

وتنقسم القيمة السوقية الى: (عياشي، 2014، الصفحات 70-74)

1-نسبة القيمة السوقية للعائد : تسمى هذه النسبة بمضاعف السعر، لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها الشركة من السهم الواحد، حيث يمكن تفسيرها على أنها عبارة عن مجموع عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء، فهي نسبة مالية تستخدم في التحليل والتقييم، فإذا كانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد مرتفعة فان هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل وحدة من الدخل، وكتيجة لذلك سترتفع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة له. و تحسب القيمة السوقية للعائد بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة السوقية للعائد (مضاعف السعر)} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{حصة السهم من صافي الربح}}$$

وهنا نجد الحالات التالية:

النسبة غير معرفة : عادة ما ترمز إلى نسبة القيمة السوقية إلى العائد للمؤسسات مع خسائر أي تحقيق عوائد سلبية، بأنها غير معرفة؛
 $0 < \text{النسبة} < 5$: قد تكون القيمة السوقية للأسهم منخفضة نتيجة لعوامل مختلفة كالأزمة المالية، عوامل السيولة، أو أن المؤسسة قد استفادت من عملية بيع بعض الأصول، أو حققت أرباح غير متكررة؛

$5 < \text{النسبة} < 10$: بالنسبة إلى هذه القيمة تعتبر المؤسسات أن السعر السوقي للسهم هو قيمة عادلة.

$11 < \text{النسبة} < 17$: القيمة السوقية لأسهم تلك الشركة مرتفعة، قد يتوقع المستثمرون زيادات في العائدات المستقبلية

النسبة < 17 : القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة مرتفعة جدا، نتيجة عمليات المضاربة او محدودية الأسهم المتداولة في السوق. وبشكل عام، فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى العائد تشير إلى أن المستثمرين يتوقعون ارتفاعا في نمو الأرباح في المستقبل مقارنة مع المؤسسات ذات النسبة المنخفضة، ومع ذلك فإنها عادة ما تكون أكثر فائدة للمقارنة بين المؤسسات في نفس الصناعة، فهي تعتبر كمؤشر للسوق بصفة عامة، مع إظهار التباين الذي يطرأ على المؤسسة نفسها، في حين انه لن يكون مفيدا للمستثمرين استخدام هذه النسبة باعتبارها أساسا للمقارنة بين القطاعات المختلفة، ففي كل صناعة هناك الكثير من أفاق النمو المختلفة، كما أن السمة الرئيسية لسوق الأسهم موجه نحو المستقبل والى توقعات التنبؤ. (عياشي، 2014، صفحة 66)

إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد المرتفعة تكون ايجابية، إذا كان سبب ارتفاع القيمة السوقية للسهم هو النمو المستقبلي المتوقع في عائدات تلك المؤسسة، حيث يمكن معرفة ذلك من خلال ربط هذه النسبة مع معدل النمو السنوي المتوقع لاحتساب القيمة السوقية إلى العائد مع النمو وتضم القيمة السوقية للعائد القيم السوقية التالية :

-القيمة السوقية للعائد مع النمو: تحسب وفق العلاقة التالية

$$\text{القيمة السوقية للعائد مع النمو} = \text{نسبة القيمة السوقية للعائد} \div (\text{معدل النمو السنوي المتوقع} \times \text{صافي الأرباح})$$

تأخذ هذه القيمة احدى الحالات التالية :

النسبة < 1 : يمكن خلالها اعتبار القيمة السوقية للسهم مرتفعة، بالرغم من النمو المتوقع في الأرباح؛

النسبة > 1 : بالنسبة للعديد من الشركات تعتبر أن القيمة السوقية للسهم هي عادلة، قياسا مع معدل النمو المتوقع في الأرباح؛

النسبة > 5.0 : القيمة السوقية للأسهم منخفضة، حيث يتوقع زيادة كبيرة في سعر السهم إذا تحقق العائد المتوقع من الأرباح.

ونتائجها تحدد وتفسر وفقا للنقاط التالية

✓ إذا كان معدل النمو السنوي المتوقع في صافي أرباح الشركة للسنة المالية القادمة مساويا ل 15% وكانت نسبة القيمة السوقية مساوية ل 25.8 مرة، فإن القيمة السوقية للعائد مع النمو تكون مساوية ل 0,55 (8,25/ 15).

✓ كلما كان السعر السوقي اقل، يكون أكثر جاذبية للمستثمر الذي يدفع اقل مقابل كل وحدة من نمو الأرباح.

من الضروري معرفة أن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو تصبح اقل فائدة في قياس مدى جاذبية أسعار العديد من الشركات الكبيرة، ذات النمو المستثمر والمنخفض نسبيا، بالرغم من أنها تقوم بتوزيع عوائد سنوية. النسبة لا تأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم، وبالتالي الشركات ذات معدل النمو المساوي لمعدل التضخم لا تنمو في القيمة الحقيقية لها، كما أن النسبة السابقة تخضع لمعدل نمو

تقديري الذي يمكن أن يتغير، نتيجة عدد من العوامل منها ظروف السوق، والأزمات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي من الأفضل حساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو ومع ربح السهم للشركات التي تقوم بتوزيعات سنوية لأرباحها النقدية بشكل مستمر.

- القيمة السوقية للعائد مع النمو وربح السهم : تحسب بالعلاقة التالية : (عياشي، 2014، صفحة 72)

$$\text{القيمة السوقية للعائد مع النمو و} \text{ربح السهم} = \text{نسبة القيمة السوقية للعائد} \div \text{معدل النمو السنوي المتوقع (X صافي الأرباح + ربح السهم)}$$

يساعد ربح السهم في تحديد قدرة الشركة على توليد ما يكفي من التدفقات النقدية وغيرها من تقديم عوائد مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى احتمالات النمو.

ان نسبة القيمة السوقية إلى العائد والقيمة السوقية إلى العائد مع النمو، تأخذها إدارة الشركة التي تنشط خاصة في القطاع الصناعي بعين الاعتبار، بحيث يفترض أن الإدارة في المقام الأول تمثل مصالح المساهمين، من أجل زيادة سعر السهم.

ان سعر السهم يمكن أن يرتفع بطريقتين أساسيتين: (بن مالك، 2011، الصفحات 70-71-72)

- الطريقة الأولى: إما من خلال تحسين الأرباح وتنويع العائدات بحيث ترتفع باستمرار مع مرور الوقت.

- الطريقة الثانية : أو من خلال التهرب الضريبي، وذلك بتضخيم التكاليف أو تخفيض العائدات بإتباع سياسات محاسبية مختلفة، بهدف إعطاء المؤشرات نتيجة تدل على أن الشركة لديها القدرة على تحقيق نمو في الأرباح بصفة مستمرة

- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: تسمى بنسبة القيمة السوقية إلى حقوق المساهمين، تستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وتعتمد في حسابها على الأصول الملموسة، والتي تعبر عن القيمة التصفوية للمؤسسة، حيث تكمن أهميتها في الإستدلال على عدم وجود مغالاة في تحديد سعر السهم، فهي تشير إلى عدد وحدات النقد الذي يدفعها المستثمر لقاء الحصول على وحدة واحدة من صافي حقوق المساهمين، والتي تعطي صورة تقريبية عن القيمة التصفوية لموجودات الشركة بعد سداد جميع التزاماتها القائمة، كما أن النسبة المنخفضة قد تشير إلى وجود خطأ جوهري في تقييم المؤسسة، والذي يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل، كما هو الحال مع معظم النسب، كما أن هذه النسبة تدل على الاختلاف الموجود بين القطاعات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية... الخ. تحسب بالعلاقة التالية : (عياشي، 2014، صفحة 73)

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \text{القيمة السوقية للأسهم} \div (\text{مجموع الأصول الملموسة} - \text{مجموع المطالبات})$$

2- نسبة ربح السهم :

يقصد بربح السهم نسبة العائد النقدي التي يستوفيهها حامل السهم إلى القيمة السوقية له، فهو طريقة لقياس حجم التدفق النقدي الذي يجل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم، حيث أن الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر كأحد الطرق الأكثر مخاطرة، لذا نجد أن المستثمرين يبحثون على تامين التدفقات النقدية من خلال الاستثمار في الأسهم ذات العوائد النقدية العالية نسبيا والمستقرة عادة، والتي تساوي سعر الفائدة المصرفية على الودائع مضاف إليها عائد المخاطرة ومعدل التضخم، لكن من الضروري معرفة ان المستثمرين غالبا لا ينظرون بإيجابية للشركة التي تعطي توزيعات نقدية مبالغ فيها، لان ذلك يعني عدم وجود خطط استثمارية لتوظيف تلك السيولة في التوسع وفي تحسين الأداء. وتحسب بالعلاقة التالية: (عباشي، 2014، صفحة 73)

$$\text{ربح السهم} = (\text{حصّة السهم من الأرباح النقدية الموزعة} \div \text{القيمة السوقية للسهم}) \times 100$$

3- نسبة القيمة السوقية إلى التدفق النقدي:

تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة في تقييم جودة أرباح المؤسسة، حيث تعتمد بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، والذي له أهمية كبيرة في تحديد جودة الأرباح، تتمحور أهمية هذه النسبة في إمكانية إحتواء القوائم المالية للمؤسسة على أرباح أو خسائر غير مسجلة، وكذا أرباح وخسائر إعادة التقييم، والتي تؤثر على صافي ربح المؤسسة، في حين يتم إستثناء الأرباح والخسائر غير المسجلة عند احتساب التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية للشركة، التي تأسست لأجلها، وبالتالي إعطاء صورة أوضح للمستثمر من أجل إتخاذ القرار الاستثماري. عادة ما يتم مقارنتها بنسبة القيمة السوقية إلى العائد، وذلك لإعطاء صورة أفضل للمستثمر عن الوضع المالي للمؤسسات من حيث جودة أرباحها، حيث يعتبر وجود فرق كبير بين هاتين النسبتين مؤشرا لتنبية المستثمر لأهمية التركيز على رقم صافي الأرباح ودراسة مكوناته والتأكد من جودة الأرباح قبل إتخاذ أي قرار استثماري. و تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{القيمة السوقية إلى التدفق النقدي} = (\text{القيمة السوقية للسهم} \div \text{حصّة السهم من التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية}) \times 100^*$$

• نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم :

تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة خاصة وأنها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأس مالية نتيجة استمرار ارتفاع السعر السوقي خلال الفترة المالية، أو المكاسب النقدية خلال نتيجة الأرباح النقدية الموزعة . وتحسب بالعلاقة التالية: (الشيخ، 2008، الصفحات 70-74)

عائد الاحتفاظ بالسهم = (القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة - القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة + حصة السهم من الأرباح الموزعة) ÷ القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة

كما يمكن إستخدام المعادلة ذاتها في إحتساب العائد على الإستثمار في السهم، وذلك بهدف تحديد المردود الذي يحققه المستثمر من عملية توظيف أمواله في أسهم الشركة، في هذه الحالة يتم استبدال القيمة السوقية للسهم في بداية ونهاية الفترة بسعر بيع وشراء السهم . (الشيخ، 2008، الصفحات 70-74)

العائد على الإستثمار للسهم = (سعر البيع - سعر الشراء) + حصة السهم من الأرباح الموزعة ÷ سعر شراء السهم

ثانيا: القيمة الاقتصادية

1-تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

يعرف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه " مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي لتعظيم ثروت المساهمين على مدى فترة زمنية ويمثل الفرق بين صافي الربح التشغيلي، المعدل بعد الضرائب و تكلفة رأس المال المملوك والمقترض " (عبد الوهاب ، 2018، صفحة 367)

كما يعرف بأنه "الفرق بين الدخل بعد الضرائب من العمليات و التكلفة الرأسمالية على حساب رأس المال، وهو متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال و الموارد المالية" (JAQUET, 1997, p. 6)

وبصفة عامة فإن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هو المقياس الذي يأخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل باعتبارها مقياس محاسبي حيث تعمل على تخفيض اعباء العمل كونها تتميز بسهولة و المرونة

2-مزايا استخدام القيمة الاقتصادية المضافة

تعددت المزايا والفوائد الإيجابية التي اكتسبتها الوحدات التي طبقت مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي: (مقبل علي، 2010، صفحة 13)

- يأخذ هذا المقياس في اعتباره تكلفة رأس المال المملوك والمقترض أي أنه يتم تخصيص كافة التكاليف التي تحملتها الشركة من الإيرادات المحققة.

- يؤدي استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر مالي الى التخلص من التناقضات والتعرضات التي تنشأ بسبب استخدام الشركة المؤشرات أداة متعددة.

- يوفر استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة مصداقية للاعتراف بالعاملين كقوة مشاركة ومسؤولة وذات سلطة في عملية خلق الثروة.
- ان استخدام معلومات القيمة المضافة يعطي مقياسا جيدا لحجم أهمية الشركة وترتيبها وهو بذلك أفضل من استخدام رقم المبيعات كأساس لترتيب أهمية وحجم الشركة الذي قد يشوه الحقيقة.
- اثبت ستيرن و ستوارت من خلال الأبحاث التي قام بها بأن الشركات المطبقة لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة تتفوق على الشركات المنافسة لها بما يقرب سنويا فيما يتعلق بإجمالي العائد المحقق الحملة الأسهم في الخمس سنوات الأولى بعد بداية تطبيق هذا المقياس.

3-محددات استخدام القيمة الاقتصادية المضافة

هناك العديد من المحددات على القيمة الاقتصادية المضافة نذكر منها: (عبد الجعدي، 2015، صفحة 220)

- ان حساب EVA يعتمد على القيم الظاهرة في القوائم المالية التاريخية (بعد إجراء التعديلات اللازمة).
- يتطلب حساب EVA إجراء العديد من التعديلات على بيانات القوائم المالية كما اقترحها ستيرن و ستوارت، لكن زيادة عددها يمثل عقبة أمام المؤسسة فهي تزيد من تعقيد وتكلفة تطبيق هذا المقياس.
- ان EVA يقيس الربحية في الأجل القصير ومن ثم فإنه يجب تدعيمها بمؤشرات أخرى إضافية تقيس مستوى الجودة ودرجة مرونة العمليات الإنتاجية وكفاءة عمليات التشغيل و درجة رضا العاملين وولائهم.
- بالرغم من إستناد EVA على مفهوم الدخل الاقتصادي المتبقي، إلا أنه لا يقدم أي نموذج يمكن استخدامه في تسعير الأوراق المالية، وذلك على عكس من نموذج خصم الدخل المتبقي بعد تغطية تكلفة رأس المال والذي يمثل الحلقة المفقودة في الربط بين البيانات المحاسبية وبين أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالي.

يتم احتساب القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي: (زرورق و شنين عبد النور، 2015، صفحة 245)

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة- (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر)

وهناك طريقتين لحساب القيمة الاقتصادية المضافة وهما:

- ***الطريقة الأولى:** حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (تكلفة رأس المال) حيث وتعرف على أنها مردودية الأدنى الواجب تحقيقها في مشروع استثماري، وتعتبر تكلفة رأس المال عنصر مهم في المجال المالي في المعيار الأمثل للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية و المحدد الرئيسي لقيمة المؤسسة. ويتم حسابها وفق العلاقة التالية: (زبيدي ، 2017 ، الصفحات 193-194)

$$K0 = KD \cdot (1-T) \cdot (D/D+CP) + Kcp \cdot (CP/D+CP)$$

K0: التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال

KD: تكلفة الديون

D: الديون

Kcp: تكلفة الأموال الخاصة

CP: الموارد الخاصة

تُحسب القيمة الاقتصادية المضافة حيث تُحسب بالعلاقة التالية:

$$EVA = (ROCI - CMPC) \cdot CI$$

حيث:

ROCI: العائد على رأس المال المستثمر

CMPC: تكلفة رأس المال

CI: رأس المال المستثمر

* الطريقة الثانية: من خلال الفرق بين صافي الربح بعد الضريبة وقيمة تكلفة رأس المال وتُحسب وفقا للعلاقة التالية: (الفاروق و زروق،

2014، الصفحات 36-37)

$$\text{قيمة الاقتصادية المضافة} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{تكلفة رأس المال}$$

أي:

$$EVA = NOPAT - CMPC$$

المطلب الثاني استخدام المؤشرات الإحصائية والرياضية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تعتبر الطرق الكمية من الاساليب الحديثة في التحليل المالي والتي تساعد على تحقيق نتائج ادق بالاضافة على تقليل الفترة الزمنية التي

تستغرقها عملية التحليل، كما تتيح الاساليب الحديثة إمكانية التوسع في استخدام الكمبيوتر في هذا المجال ، وتنقسم الاساليب الحديثة

في التحليل المالي الى قسمين: الاساليب الاحصائية والاساليب الرياضية .

أولاً: الأساليب الإحصائية :

والتي تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات والعديد من السنوات، بحيث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات لفترة زمنية يستحسن ان لا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل، حيث يمكن استعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات، كما لا يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب الا إذا توفرت بيانات لمجموعة سنوات (شونوف، 2012، صفحة 231).

وتتضمن عملية التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المراحل التالية :

— تحديد الفترة الزمنية للبيانات او القوائم المالية المتعلقة بموضوع التحليل.

— ترتيب العناصر في جدول وما يقابلها من بيانات حسب تطور السنوات.

— تحديد سنة الأساس التي تنسب عليها قيم العناصر.

— تحديد التغيرات التي حدثت في كل عنصر، والقيام بتحليل الاتجاهات، ويمكن لذلك الاستعانة برسم بياني يوضح التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

— تحديد الغاية المدة من عملية التحليل المالي، وبالاستعانة بالأساليب المختلفة يقوم المحلل المالي بإجراء الدراسات المطلوبة على البيانات المتحققة على شكل نسب مئوية . (رميدي و باصور ، 2017، الصفحات 39-40)

1_ طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس : تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، والغاية من ذلك هو معرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس من بين السلسلة الزمنية وتتم المقارنة معها، لكن ينبغي اختيار هذا الأساس وفق معايير دقيقة وموضوعية وبعيدة عن التحيز لكي تكون عملية المقارنة عملية موضوعية وصحيحة. (رميدي و باصور ، 2017، صفحة 141)

-الرقم القياسي: فيعرف بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين يذكر أنه عند إجراء التحليل المالي لعدد من السنوات طبقاً للأرقام القياسية ، وينبغي ألا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة سيما بعد بروز ظاهرة التضخم الإقتصادي التي ضربت غالبية دول العالم، والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي يكون الفرق كبيراً عندما تجرى عملية المقارنة لفترة أكثر من خمس سنوات ومن ثم فإن عملية التحليل المالي ستكون من دون جدوى.

ويمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100. وتحسب العلاقة كالتالي :

الرقم القياسي = (قيمة العنصر في سنة المقارنة ÷ قيمة العنصر في سنة الأساس) × 100

-السلاسل الزمنية: هي القيم أو المقادير التي تتخذها هذه الظاهرة في فترات زمنية متتابعة قد تكون أيام، أو أسابيع أو أشهر أو سنين، والهدف من الدراسة الإحصائية للسلاسل الزمنية هو الكشف عن التغيرات التي تطرأ على الظواهر التي ندرسها أثناء مدة معينة حت يمكن معرفة أنواع هذه التغيرات وقياس كل نوع منها. فالتحليل الإحصائي لأية سلسلة زمنية يقوم أساسا على مقارنة قيم الظاهرة في فترات متتابعة حتى يمكن الكشف عما يصيبها من نمو أو ضمور، ولذلك يجب التنبيه الى أن المقارنة لكي تكون صحيحة يجب أن تقاس الظاهرة بنفس الوحدات وبنفس الطريقة في الفترات الزمنية المتتابعة بمعنى ألا تتغير طبيعتها أو صفاتها التي تميزها أو على الأقل لا تتغير بدرجة كبيرة . (رميدي و باصور ، 2017، صفحة 141)

وهناك بعض الإجراءات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار عند إجراء التحليل وفق الأساليب الإحصائية وهي :

_ لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات.

_ إعداد جدول من حقلين، حقل للعناصر وآخر للسنوات ويضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.

_ نعتبر قيمة الأساس 100 ثم ننسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100. (الحيايبي و.، 2009، صفحة 131)

2- طريقة التمهيد الأسّي الخطي هولت: تستخدم هذه الطريقة عند ظهور اتجاه عام في السلسلة الزمنية حيث تتبع المؤسسة خطأ مستقيما صاعدا أو النمط الأسّي كون السلسلة تتبع خط صاعد منحنى الى الأعلى عندئذ يتأثر التوقع المستقبلي للنمطين الخطي و الأسّي ، و تتحقق التنبؤات بطريقة هولت بواسطة تخطيط الإتجاه المقدر باستخدام المستوى الحالي كنقطة انطلاق. وان دالة التنبؤ التي تعطي تقدير للسلسلة تكتب كما يلي: (مناهل و ندوي، 2012، صفحة 151)

$$\hat{Z}_{t|t-1} = m_{t-1} + b_{t-1}$$

حيث:

m: تمثل المستوى

b : تمثل الإتجاه

و كما في التمهيد الأسّي البسيط فان المقدر الجديد للمستوى m ومركبة الاتجاه b تحسب بالعلاقة التالية:

$$m_t = \alpha z_t + (1-\alpha)(m_{t-1} + b_{t-1})$$

$$b_t = \beta(m_t - m_{t-1}) + (1 - \beta)b_{t-1}$$

حيث يعالج المستوي و الاتجاه بمعلمتين α, β و التي تقع قيمهما بين (0,1,0,2,...,0,9).

3- تقنية التوقع بالمسح الآسي الخطي: تتم هذه العملية وفقاً ل 3 مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: يتم اختيار معامل المسح α ، والذي يحسب وفقاً للطريقة التالية:

$$\alpha = 2 / (N + 1)$$

المرحلة الثانية: حساب المضاف الأول والثاني وفقاً للمعادتين الآتيتين :

$$\hat{S}t = \alpha y(t-1) + (1-\alpha) \hat{y}$$

$$\check{S} t = \alpha y \hat{S}t + (1-\alpha) \check{S}(t-1)$$

المرحلة الثالثة: وضع معادلة التوقع:

$$\hat{Y}(t+p) = at + bt. p$$

$$a = 2 \hat{S}t - \check{S} t$$

$$b = \alpha / 1-\alpha (\hat{S}t - \check{S}t)$$

ثانياً : الأساليب الرياضية : تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر و المؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح و المصاريف أو العلاقة بين المبيعات و العمال و غيرها من العلاقات و هذا على حسب الأهداف.

توجد عدة طرق رياضية تستخدم في التحليل المالي، مثل البرامج المتغيرة وطريقة البرامج الخطية وغيرها من الطرق، لهذا يجب على المحلل المالي ان يكون ملماً بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله، الغرض من التحليل . (الخيالي و.، 2007، صفحة 224)

و سيتم ذكر عدة طرق رياضية مستعملة في التحليل المالي، مع العلم أنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على طريقة البرمجة الخطية و طريقة الارتباط و الانحدار.

1- طريقة البرمجة الخطية: يعتبر أسلوب البرمجة الخطية أحد الأساليب الكمية الهامة لبحوث العمليات التي تستخدم لمساعدة

المؤسسات في تخصيص الموارد المحدودة من أجل استخدامها أفضل استخدام كما هو الحال في:

- تعظيم الربح: حيث يعتبر الربح متغيراً تابعاً يعتمد في تغييره على مجموعة من المتغيرات المستقلة المحددة بمجموعة من القيود.

- تخفيض التكلفة: حيث تعتبر التكلفة متغيراً تابعاً يعتمد في تغييره على مجموعة من المتغيرات المستقلة المحددة بمجموعة من القيود.
- ويفترض أن العلاقة التي تربط بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة هي علاقة خطية حيث يتم التعبير عنه من خلال المعادلة

التالية والتي يطلق عليها دالة الهدف **Objective Fonction**

$$Y = (aX + b)$$

حيث a تعبر عن قيمة Y لما $X=0$

في حين تعبر b عن ميل الخط وهو عبارة عن التغير في Y بوحدة واحدة.

و لإيجاد معادلة المستقيم السابقة لا بد من تحديد قيمتي a و b من خلال جملة المعادلتين التاليتين: (شنوف، 2012، الصفحات 231-232)

$$\begin{cases} \sum Y = a \sum X + nb \\ \sum YX = a \sum X^2 + b \sum X \end{cases}$$

حيث تمثل i تسلسل المتغيرات، X_i قيم المتغير الأول و y_i قيم المتغير الثاني.

يفترض نموذج البرمجة الخطية: (الفتاح، 2012)

- وجود حالة من التأكد التام فيما يتعلق بقيم دالة الهدف أو القيود ، بمعنى عدم وجود قيم احتمالية .
- ثبات معاملات المتغيرات المستقلة في كل من دالة الهدف والقيود.

يتطلب استخدام أسلوب البرمجة الخطية مايلي: (الفتاح، 2012)

- وجود مشكلة تمهدف إلى تعظيم أو تدنية بعض القيم أو الكميات، مثل تعظيم الربح أو تدنية التكاليف.
- وجود مجموعة من القيود المفروضة على الهدف.
- توافر عدة بدائل لحل المشكلة من أجل الاختيار بينها.
- التعبير عن دالة الهدف والقيود في شكل متباينات خطية.

2-طريقة الارتباط و الانحدار:

تستخدم هذه الطريقة في تحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$Y=f(X)$$

حيث تمثل Y الظاهرة الأولى و X الظاهرة الثانية

يمكن أن نأخذ العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين لأشكال مختلفة قد تكون الظاهرة الأولى سبب والظاهرة ثانيا نتيجة، كما يمكن تحديد المتغير المستقل المتغير التابع. (مخلوف، 2019، صفحة 33)

خلاصة الفصل:

إن التحليل المالي عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عند المؤسسة من أجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، وهو من أدوات مراقبة التسيير التي تستعملها الإدارة المالية في تسيير شؤون المؤسسة ككل، لذا يتوجب الاعتماد على الأساليب الحديثة التحليل المالي حتى يكون تقييمها لأدائها جيدا نتيجة الانتقادات التي وجهت للمقاييس التقليدية، فهذه الأخيرة لا تساهم في تحديد الربح الحقيقي للمؤسسة، كما أن هناك بعض المفاهيم الإدارية الحديثة التي تساهم بشكل كبير في معرفة الأداء المالي للمؤسسة. ولتوضيح دور التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة سنحاول تطبيق ما توصلنا إليه في الدراسة النظرية على مؤسسة أن سي أروبية في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

مساهمة التحليل المالي الحديث في تشخيص
وضعية مؤسسة أن سي أروبية

تمهيد:

بعدها تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة سنحاول إسقاط ما توصلنا اليه فيما يتعلق بمساهمة التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، بإختيار دراسة حالة إحدى المؤسسات الجزائرية التي لها خبرة طويلة وسمعة جيدة وذات أداء عالي في مختلف العمليات التي تقوم بها، فقد تمكنت ونتيجة اهتمامها المستمر بأدائها الكمي تمكنت من السيطرة على السوق المحلي لقطاع المشروبات، والوصول إلى الأسواق العالمية في أوروبا و إفريقيا و أمريكا الشمالية، تتمثل هذه المؤسسة في "المعمل الجزائري الجديد للمصبرات ROUIBA NCA"، وسنحاول ابراز استخدام التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة ROUIBA NCA.

المبحث الثاني: استخدام القوائم المالية كاسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة ROUIBA NCA

المبحث الثالث: إستخدام المؤشرات الحديثة الأخرى للتحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة NCA ROUIBA.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة روية والتطور التاريخي لها

1- تعريف مؤسسة روية

أن سي أ-روبية مؤسسة ذات أسهم مدرجة في بورصة الجزائر، تابعة للقطاع الخاص وخاضعة للقانون الجزائري، يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة. وقد تأسست في عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (ذ م م) تحت اسم "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية". وكانت الشركة متخصصة في إنتاج معجون الطماطم، والهريسة والمرتبات تحت العلامة التجارية "الروبية". تقع المؤسسة على الطريق الوطني رقم 05 بالمنطقة الصناعية لروبية حوالي 30 كلم شرق العاصمة، أين تتربع على مساحة قدرها 12653 متر مربع، منها أكثر من 7000 متر مربع تمثل مساحة المباني وورشات العمل و المخازن، وحوالي 5000 متر مربع غير مغطاة مخصصة للطرق و قنوات الاتصال ومواقف السيارات و الشاحنات.

قدر رأس المال الإجتماعي للمؤسسة عند تأسيسها بـ 300.000 دج مقسمة الى 300 سهم بقيمة اسمية 100 دج للسهم الواحد دفعت نقدا من قبل الشركين، حيث كانت حصة السيد صالح عثمانى (مؤسس الشركة) 255 سهم أي ما يمثل 83% من رأس مال المؤسسة أما حصة السيد محمد سعيد عثمانى (والد صالح عثمانى) 45 سهم أي ما يمثل 17 %، كان أول رفع لرأس مال المؤسسة سنة 1974 ليصبح 800.000 دج وآخر رفع لها سنة 2008 ليصبح رأسمالها يقدر ب 849.195.000 دج مقسما على 19 مساهم.

2- لمحة تاريخية عن مؤسسة روية

عرفت مؤسسة "أن سي أ روية" منذ تأسيسها سنة 1966 تطورات عديدة نتيجة مجموعة من الأحداث التي كانت سنوات مفتاحية في حياة المؤسسة، حيث:

- في سنة 2003: غيّرت المؤسسة شكلها القانوني وأصبحت شركة ذات أسهم.
- في سنة 2006: ارتفع رأس مال المؤسسة من 109472000 إلى 152044000 دينار جزائري مخصص لمؤسسة مساهمة أجنبية وكذلك تمديد فترة حياة المؤسسة لمدة 99 سنة.
- في سنة 2008: تم تغيير الاسم السابق للمؤسسة من "المؤسسة الجديدة للمصبرات الجزائرية" إلى "أن سي أ روية ش.ذ.أ"، ورفع رأس المال المؤسسة من 792195000 دينار جزائري إلى 849195000 دينار جزائري.
- في سنة 2011: صدر قرار مجلس الإدارة في 27 ماي 2011 بإدراج المؤسسة في البورصة وصادقت عليه الجمعية العمومية

للمساهمين في 31 يناير 2012.

- في أبريل 2013 : شرعت مؤسسة أن سي أ- الرويبة في بيع أسهمها من خلال العرض العلني للبيع. وانصب مبلغ العرض على 25 % من رأس المال، أي ما يعادل 849195000 دينار جزائري موزعة على 8491950 سهم.

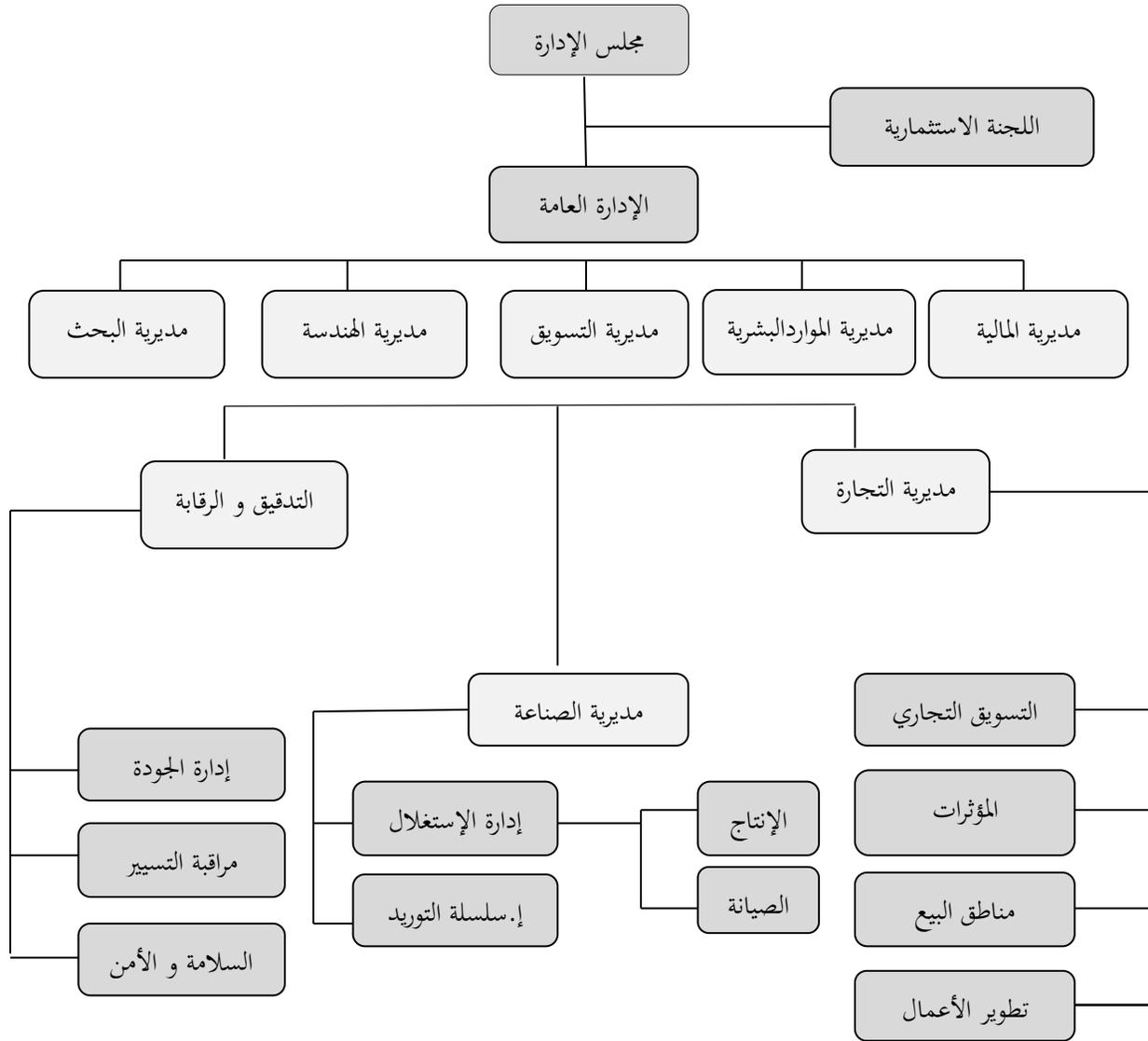
- في جوان 2013 : وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم أن سي أ- رويبة في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 03 يونيو 2013. وقدر مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري.

- في جويلية 2020 : أودعت شركة المعلبات الجزائرية NCA Rouiba رسميا مشروع عرض عمومي حول الإنسحاب من لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة ، و بذلك تفقد أشغال بورصة الجزائر التي تعتبر أصلا في حكم المتوقفة علن النشاط أحد أهم الشركات المودعة أسهمها على مستواها، وقد تم فتح 25% من رأسمالها ما يمثل 2122988 سهم عادي بقيمة 100 دج/للسهم، تم عرضها للبيع بسعر ثابت 400 دج/للسهم، وسيتم شطب أسهم الشركة من المعاملات على مستوى البورصة يوم 26 جويلية 2020.

المطلب الثاني: التنظيم العام لمؤسسة رويبة

يرتكز الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة على ثمانية مديريات وكل مديرية تشمل مجموعة من المصالح تتوزع عليها مختلف مهام ونشاطات المؤسسة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(11): الهيكل التنظيمي لمؤسسة روية NCA ROUIBA



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الخاصة بمؤسسة NCA ROUIBA

المطلب الثالث: مجال نشاط وأهداف المؤسسة

أولاً: مجال نشاط المؤسسة

تخصصت مؤسسة "أن سي أروبية" عند إنشائها سنة 1966 في إنتاج الهريسة ومركز الطماطم، ثم قامت بعد ذلك بتوسيع النشاط وإنتاج تشكيلات مختلفة من المواد الغذائية التالية:

✓ إنتاج و توزيع الخضر و الفواكه المعلبة (توقفت عن ذلك في سنة 2003).

✓ إنتاج و توزيع الحليب المعقم (توقفت عن ذلك في سنة 2005).

✓ إنتاج و توزيع العصائر والمشروبات.

ويعتبر هذا الأخير (إنتاج العصائر و المشروبات) النشاط الرئيسي للمؤسسة حالياً، و هي تنتج تشكيلات تضم المنتجات التالية:

Exotique : وهو مركز عصير الفواكه من حجم 100 سل بتعبئة علب كرتونية معقمة وبذوق فواكه ممزوجة.

Excellence : وهو مشروب 100 % عصير من حجم 100 سل بتعبئة علب كرتونية معقمة، ويتوفر بذوق : الرمان، الإجاص، البرتقال، العنب و المانجو.

Excellence : حيث يتوفر أيضا 100 % عصير من حجم 75 سل و 25 سل بتعبئة قارورات بلاستيكية ويتوفر بذوق : الرمان، الإجاص، البرتقال، العنب و المانجو.

Noter énergie : وهو مشروب عصير الفواكه من حجم 20 سل و 100 سل بتعبئة علب كرتونية معقمة، و يتوفر بذوق : البرتقال، الأناناس، البرتقال و المشمش، الفواكه الحمراء، كوكتيل عدة فواكه أو البرتقال و المانجو .

Light : وهو مركز عصير الفواكه بدون سكر مضاف من حجم 100 سل بتعبئة علب كرتونية معقمة، ويتوفر بذوق : البرتقال، كوكتيل فواكه متنوعة أو برتقال و أناناس.

Junior : وهو مشروب عصير الفواكه من حجم 20 سل للأطفال بتعبئة علب كرتونية معقمة، و يتوفر بذوق : التفاح و التوت، كوكتيل، الخوخ و المانجو، الفراولة و الموز.

Pulp : وهو مركز عصير الفواكه من حجم 200 سل، 100 سل، و 33 سل بتعبئة قارورات بلاستيكية معقمة، و يتوفر بذوق : كوكتيل، البرتقال، المانجو و البرتقال، الفواكه الحمراء.

ثانيا: أهداف مؤسسة الروبية

هدفت المؤسسة منذ انشائها الى ارضاء زبائنها، ولذلك سطرت أهداف من خلال التوجهات الاستراتيجية المعتمدة والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ تطوير القدرات الإنتاجية للإستجابة للنمو السريع الذي تعرفه صناعة العصائر المعلبة في العلب البلاستيكية والكرتونية.
- ✓ تحسين الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- ✓ تعزيز القدرة التسويقية للمؤسسة.
- ✓ تطوير الصادرات وخاصة في منطقة المغرب العربي.
- ✓ ترقية سياسة الجودة الشاملة بالإستجابة للمعايير الدولية ISO22000 ونظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HA CCP.

المبحث الثاني: استخدام القوائم المالية كاسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

من أجل دراسة دور التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية، قمنا بدراسة جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج، لكونهما أهم القوائم المالية .

المطلب الأول: استخدام مؤشرات جدول الميزانية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة

أولاً: تحليل تطور عناصر ميزانية المؤسسة للفترة (2017-2019)

قبل تشخيص الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال تحليل الميزانية قمنا بتحليل تطور هذا الجداول خلال الفترة المدروسة 2017-2019 ، بتحويل ميزانية المؤسسة إلى ميزانية وظيفية، حسب التحليل الوظيفي الذي جاء به النظام المحاسبي الجديد SCF

1- جانب الأصول

تعمل الميزانية الوظيفية على تصنيف أصول المؤسسة التي تمثل استخدامات حسب انتمائها الوظيفي (استثمار، تمويل، استغلال، خارج الاستغلال)، وبالاعتماد على (الملحق رقم 01) (الملحق رقم 02) (الملحق رقم 03) قمنا بتحويل ميزانية المؤسسة جانب الاصول لتلك الفترة إلى ميزانية وظيفية لجانبها الاصول كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (1): الميزانية الوظيفية لجانب الاستخدامات لمؤسسة روية لفترة 2017-2019 الوحدة: دج

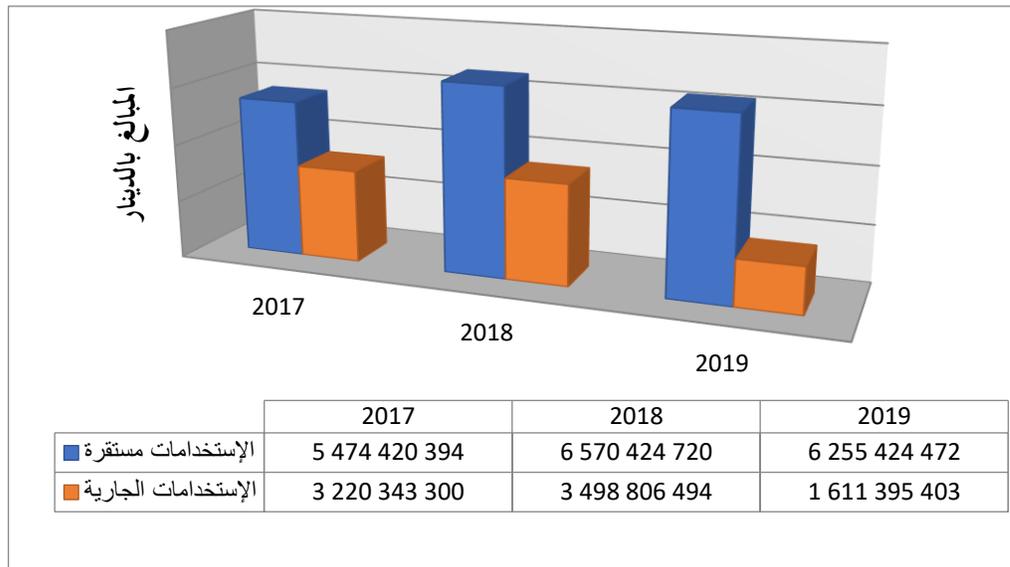
2019	2018	2017	الإستخدامات
			<u>الإستخدامات المستقرة</u>
29 436 096	23 571 199	3 382 6148	التشبيات المعنوية
5 937 460 492	6 371 342 015	5 327 292 929	التشبيات العينية
2 625 000 000	2 625 000 000	1 183 751 184	أراضي
567 680 340	613 670 576	659 660 811	مباني
2 744 780 152	3 103 389 330	3 471 144 052	تشبيات عينية أخرى
-	29 282 109	12 736 882	التشبيات الجاري إنجازها
288 527 885	175 511 506	113301 317	التشبيات المالية
350 000	3 700 00	775 000	القروض و الاصول المالية الأخرى غير الجارية
288 177 885	171 811 506	112 526 317	الضرائب المؤجلة
6 255 424 472	6 570 424 720	5 474 420 394	مجموع الإستخدامات المستقرة
			<u>إستخدامات جارية</u>
			<u>إستخدامات الإستغلال</u>
853 034 887	710 597 785	1 179 330 172	المخزونات و المنتجات قيد الصنع
526 370 913	2 379 331 998	1 774 476 285	الزبائن
			<u>إستخدامات خارج الإستغلال</u>
41 497 864	118 627 669	52 269 968	المدينون الآخرون
30 663 894	30 720 191	68 623 477	الضرائب و ما شابهها
2 441 250	8 784 250	13 126 537	الأصول الأخرى الجارية
4 629 884	5 649 308	6 371 400	توظيفات و أصول مالية جارية
152 756 712	245 095 293	126 145 462	إستخدامات الخزينة
1 611 395 403	3 498 806 494	3 220 343 300	مجموع الإستخدامات الجارية

7 866 819 876	10 069 231 214	8 694 763 694	المجموع العام للإستخدامات
---------------	----------------	---------------	---------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

و للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول في مخطط الأعمدة التالية:

الشكل رقم (12): مخطط بالأعمدة لميزانية الاستخدامات للمؤسسة للفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (1-2)

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل مايلي:

- الإستخدامات المستقرة: نلاحظ أن الإستخدامات المستقرة للمؤسسة في إرتفاع خلال السنتين 2017 و 2018 فمن

5 474 420 394 دج إلى 6 570 424 720 دج ثم إنخفاض في سنة 2019 ليصبح 6 255 424 472 مقارنة بسنة 2018 وذلك لأسباب لعل منها جائحة كورونا COVID-19 بفارق 315 000 248 دج.

- الإستخدامات الجارية: نلاحظ أن الإستخدامات الجارية للمؤسسة في إرتفاع خلال السنتين 2017 و 2018

فمن 3 220 343 300 دج إلى 3 498 806 494 دج ثم إنخفاض حاد او كبير سنة 2019 ليصبح 1 611 395 403 مقارنة ب 2018 و ذلك راجع إلى تأثير جائحة كورونا COVID-19 على المقدرة الشرائية للمستهلك وأيضا تفاديهم لتناول المشروبات خلال هذه الجائحة، و بالتالي انخفاض في الزبائن من 2 379 331 998 دج سنة 2018 إلى 526 370 913 سنة 2019.

2- جانب الخصوم

تعمل الميزانية الوظيفية على تصنيف خصوم المؤسسة التي تمثل موارد حسب انتمائها الوظيفي (استثمار، تمويل، استغلال، خارج الإستغلال)، وباعتماد على (الملحق رقم 04) (الملحق رقم 05) (الملحق رقم 06)، قمنا بتحويل ميزانية المؤسسة جانب الخصوم لتلك الفترة إلى ميزانية وظيفية لجانبها الخصوم كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (2): الميزانية الوظيفية لمؤسسة NCA ROUIBA جانب الموارد لفترة 2017-2019 الوحدة: دج

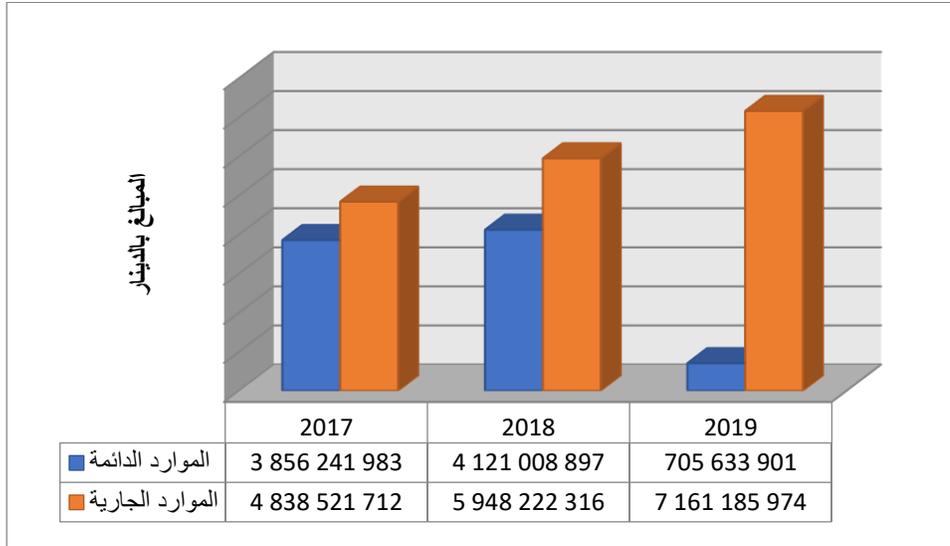
2019	2018	2017	الموارد
			<u>موارد الدائمة</u>
			الموارد الخاصة
849 195 000	849 195 000	849 195 000	رأس المال
520 261 097	520 261 097	1 222 871 347	العلاوات و الاحتياطات
1 441 248 816	1 441 248 816	-	فارق اعادة التقييم
(3 075 430 150)	(275 035 966)	(702 610 250)	النتيجة الصافية
(275 035 966)	-	-	رؤوس الأموال الخاصة الاخرى
			<u>الديون المالية</u>
1 245 395 104	1 585 339 950	2 486 785 886	القروض و الديون المالية
705 633 901	4 121 008 897	3 856 241 983	مجموع الموارد الدائمة

			موارد الجارية
			موارد الإستغلال
2 904 353 541	2 311 196 012	1 970 597 393	الموردون و الحسابات الملحققة
39 129 329	17 041 707	10 995 189	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
22 958 302	18 676 283	15 746 232	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
			موارد خارج الاستغلال
78 534 664	5 316 881	3 194 534	الضرائب
313 201 421	281 221 204	135 485 524	الديون الأخرى
3 803 008 717	3 314 770 229	2 702 502 840	خزينة الموارد
7 161 185 974	5 948 222 316	4 838 521 712	مجموع الموارد الجارية
7 866 819 876	10 069 231 214	8 694 763 694	مجموع العام للموارد

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على وثائق المؤسسة

للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول الى مخطط بالأعمدة التالية:

الشكل (13): مخطط الأعمدة لجانب الموارد لميزانية المؤسسة لفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل مايلي:

-الموارد الدائمة: نلاحظ أن الموارد الدائمة في ارتفاع خلال السنتين 2017 و 2018 فمن 3 856 241 983 دج الى 4 121 008 897 دج، ثم انخفض في سنة 2019 ليصبح 705 633 901 دج مقارنة بسنة 2018، و ذلك لأسباب لعل منها الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات الثابتة مقارنة بالزيادة الضئيلة التي عرفها الموارد الدائمة.

-الموارد الجارية: نلاحظ أن الموارد الجارية في ارتفاع خلال فترة الدراسة، فمن 4 838 521 712 دج سنة 2017 الى 5 948 222 316 دج سنة 2018 الى 7 161 185 974 دج سنة 2019، وهذا راجع الى زيادة العناصر المكونة لها و بالأخص عنصر الموردون، وكذلك أن الخزينة الموارد موجبة.

ثانيا: استخدام مؤشرات التوازنات المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

قبل القيام بتحليل مؤشرات التوازنات المالية لا بد من اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة خلال فترة الدراسة وذلك بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال فترة الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم(1) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (03): الميزانية الوظيفية المختصرة لإستخدامات المؤسسة للفترة 2017-2019 الوحدة:دج

2019	2018	2017	الإستخدامات E
6 255 424 472	6 570 424 720	5 474 420 394	الإستخدامات المستقرة
1 611 395 403	3498 806 494	3 220343 300	الإستخدامات الجارية
1 379 405 800	3 089 929 783	2 953 806 457	استخدامات الإستغلال
79 232 892	163 781 418	266 536 844	استخدامات خارج الإستغلال
152 756 712	245 095 293	126 145 462	خزينة الإستخدامات
7 866 819 876	10 069 231 214	8 694 763 694	مجموع الإستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(01) رقم جدول ميزانية الوظيفية جانب الاصول

الجدول رقم (04): الميزانية الوظيفية المختصرة لموارد المؤسسة للفترة 2017-2019

الوحدة:دج

2019	2018	2017	الموارد R
705 633 901	4 121 008 897	3 856 241 983	الموارد الدائمة
(539 761 203)	2 535 668 947	1 369 456 097	الموارد الخاصة
1 245 395 104	1 585 339 950	2 486 785 886	الديون المالية
7 099 098 343	5 912 504 327	4 811 780 291	الموارد الجارية
2 966 441 172	2 346 914 002	1 997 338 814	موارد الإستغلال
391 736 085	286 538 085	138 680 058	موارد خارج الإستغلال
3 803 008 717	3 314 770 229	2 702 502 840	خزينة الموارد

7 866 819 876	10 069 231 214	8 694 763 694	مجموع الموارد
---------------	----------------	---------------	---------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(02) رقم جدول ميزانية الوظيفية جانب الموارد

كما رأينا سابقا بأن كل من رأس المال العامل، الاحتياج والخزينة الصافية من المؤشرات المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي لمعرفة و تحليل الأداء المالي للمؤسسة، ولهذا سنقوم بحسابها وذلك قصد تشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

1- رأس المال العامل FRNG: تظهر انواعه وكيفية حسابها في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): رأس المال العامل للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

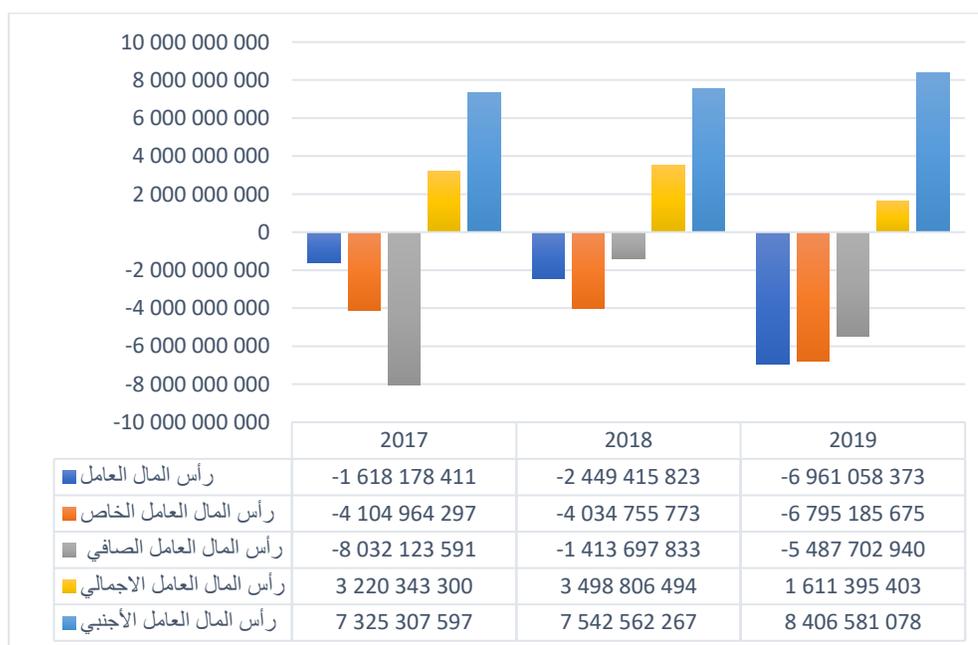
2019	2018	2017	العلاقة	البيان
-705 633 901	-4 121 008 897	-3 856 241 983	الموارد الدائمة-	رأس المال العامل
6 255 424 472	6 570 424 720	5 474 420 394	الاستخدامات المستقرة	
-6 961 058 373=	-2 449 415 823=	-1 618 178 411=	النتيجة	
-539 761 203	-2 535 668 947	-1 369 456 097	الموارد الخاصة -	رأس المال العامل الخاص
6 255 424 472-	6 570 424 720	5 474 420 394	الاستخدامات المستقرة	
-6 795 185 675=	-4 034 755 773=	-4 104 964 297=	النتيجة	
-1 611 395 403	-3 498 806 494	-3 220 343 300	الاستخدامات الجارية-الموارد الجارية	رأس المال العامل الصافي
7 099 098 343	4 912 504 327	4 811 780 291	الجارية	
-5 487 702 940=	-1 413 697 833=	-803 212 3591=	النتيجة	

1 611 395 403	3 498 806 494	3 220 343 300	مجموع الاستخدامات الجارية	رأس المال العامل الإجمالي
+1 611 395 403	+3 498 806 494	+3 220 343 300	رأس المال العامل الإجمالي-رأس المال العامل الخاص	رأس المال العامل الأجنبي
6 795 185 675	4 043 755 773	4 104 964 297	النتيجة	
8 406 581 078=	7 542 562 267=	7 325 307 597=		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول الى مخطط بالأعمدة التالية:

الشكل رقم(14): التمثيل البياني لرأس المال العامل للمؤسسة للفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(05)

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ ما يلي:

بالنسبة لرأس المال العامل: رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة، حيث كان 1 618 178 411-دج سنة 2017 ثم انخفض في سنة 2018 ليصبح 2 449 415 823-دج و في سنة 2019 أصبح 6 961 058 373-دج، و هذا راجع الى انخفاض الموارد الخاصة و كذا عدم قدرتها على تسديد جزء من الديون.

بالنسبة لرأس المال العامل الخاص: إن قيمة رأس المال الخاص للمؤسسة عرفت إنخفاض خلال فترة الدراسة فمن مبلغ 4 104 964 297 - دج سنة 2017 الى 4 034 755 773-دج سنة 2018، الى 6 795 185 675-دج سنة 2019، وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استخداماتها من مواردها الخاصة وبالتالي الاعتماد على الموارد الخارجية. بالنسبة لرأس المال العامل الصافي: إن قيمة رأس المال العامل الصافي سالبة خلال فترة الدراسة، فمن 8 032 123 591-دج سنة 2017 الى 1 413 697 833-دج سنة 2018 الى 5 487 702 940-دج سنة 2019، وهذا راجع الى عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الحالية.

بالنسبة لرأس المال العامل الاجمالي: هناك انخفاض في رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة، فمن 3 220 343 300 دج سنة 2017 الى 3 498 806 494 دج سنة 2018 الى 1 611 395 403 دج سنة 2019، و هذا ناتج الى انخفاض الاستخدامات الجارية.

بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: إن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال فترة الدراسة، فمن 7 325 307 597 دج سنة 2017 الى 7 533 522 267 دج سنة 2018 الى 8 406 581 078 دج سنة 2019، و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على الديون بشكل كبير.

2- إحتياجات رأس المال العامل: يظهر حساب إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة في الجدول التالي:

الوحدة:دج الجدول رقم (06):إحتياجات رأس المال العامل للفترة 2017-2019

2019	2018	2017	العلاقة	البيان
-1 379 405 800	-3 089 929 783	-2 953 806 457	استخدامات	الإحتياج في رأس
2 966 441 172	2 346 914 002	1 997 338 814	الاستغلال-موارد	المال العامل
			الاستغلال	للإستغلال
-1 587 035 372	743 015 781	956 467 643	النتيجة	BFRex

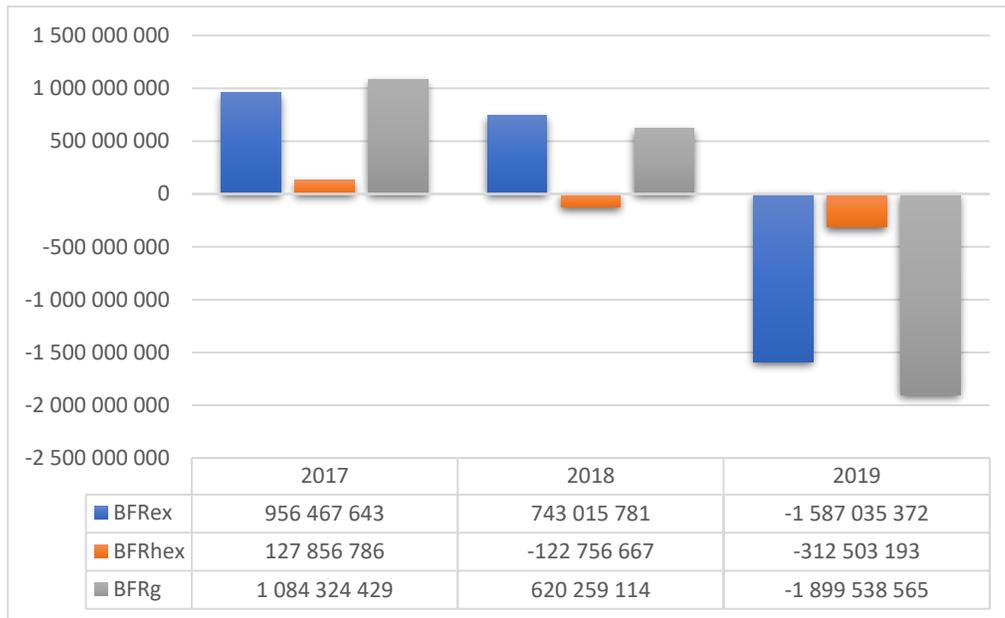
-79 232 892	-163 781 418	-266 536 844	إستخدامات خارج	الإحتياج في رأس
391 736 085	286 538 085	138 680 058	الإستغلال-موارد	المال العامل خ
			خارج الإستغلال	الإستغلال
-312 503 193	-122 756 667	127 856 786	النتيجة	BFRhex

-(1 587 035 372)	-743 015 781	+956 467 643	BF+BFRex	الإحتياج في رأس
312 503 193	122 756 667	127 856 786	Rhex	المال العامل
-1 899 538 565	620 259 114	1 084 324 429	النتيجة	BFRg

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول الى التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(15): التمثيل البياني لتغير الاحتياج في رأس المال العامل للفترة 2017-2019



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(06)

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ :

-الإحتياج في رأس المال العامل **BFRg**: نلاحظ أن الإحتياج في رأس المال العامل موجب خلال سنتي 2017 و 2018 بقيمة 1 084 324 429 و 620 259 114 على الترتيب و يعود ذلك على أن استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الإحتياجات القصيرة المدى بالاعتماد على موارد مالية مكتملة قصيرة المدى، و نلاحظ أن الإحتياج في رأس المال العامل سالب سنة 2019 بقيمة 1 899 538 565- دج و يرجع ذلك أن استخدامات الاستغلال للمؤسسة اصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها إحتياجات للتمويل، و هذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل و ذلك بعد تغطية و تمويل إحتياجات الدورة.

3- الخزينة: تمثل الخزينة في رأس المال العامل مطروحا منه إحتياج رأس المال العامل ، و يظهر حسابها بالنسبة للمؤسسة خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

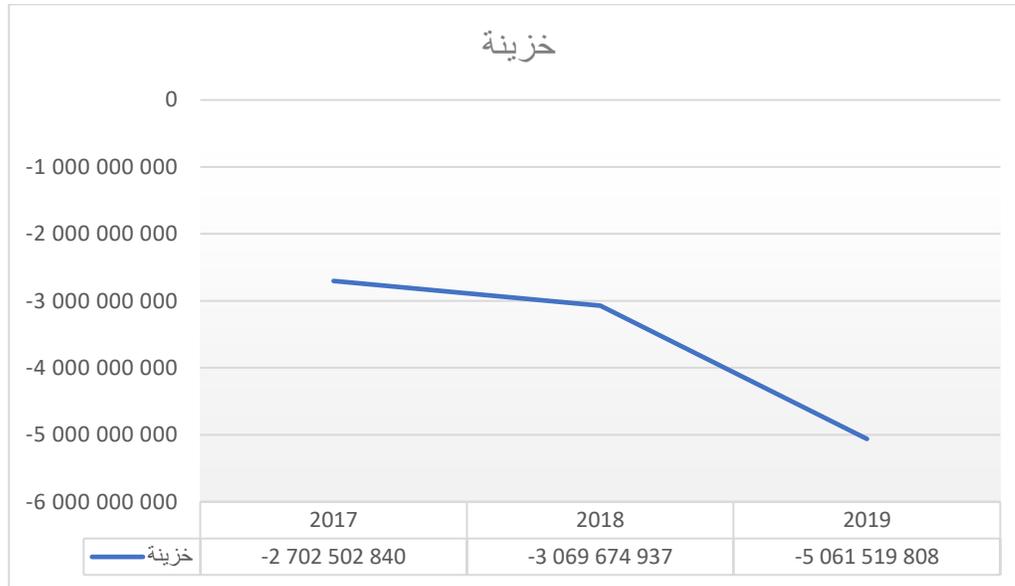
الوحدة: دج الجدول رقم (07): الخزينة للفترة 2017-2019

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
الخبزينة	رأس المال العامل -	- (-1 618 178 411)	-(-2 449 415 823)	- (-6 961 058 373)
	إحتياج رأس المال	1 084 324 429	620 259 114	(-1 899 538 565)
النتيجة		-2 702 502 840=	-3 069 674 937=	-5 061 519 808=

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول إلى التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(16): التمثيل البياني للخزينة للفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(07)

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أن خزينة المؤسسة سالبة خلال فترة الدراسة، أي أن رأس المال العامل لم يمول احتياج رأس مال الدورة، و في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز، أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجلها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك.

- من خلال نتائج المؤشرات السابقة نستنتج مايلي:

- $FRng < 0$ خلال فترة الدراسة، وبالتالي لم تتمكن المؤسسة من تمويل إستخداماتها المستقرة بمواردها الدائمة.
- $BFRg > FRng$ خلال فترة الدراسة، أي لم يغطي رأس المال العامل الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وبالتالي لم يكفي هذا الهامش لتغطية إحتياجات دورة الإستغلال.
- $TN < 0$ خلال فترة الدراسة، لم تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بإستخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.

و بالتالي المؤسسة غير متوازنة ماليا، لعدم تحقق شروط التوازن المالي، على المؤسسة اتباع سياسة مالية لتعديل الخلل سواء عن طريق زيادة $FRng$ أو الإنقاص من BFR .

ثالثا: استخدام مؤشرات النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

1-نسب السيولة : تقيس هاته النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل و تظهر نسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الوحدة:دج الجدول (08): نسب السيولة لفترة 2019-2017

النسب/السنوات	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	إستخدامات الجارية/الموارد الجارية	÷3 220 343 300 4 811 780 291	÷3 498 806 494 5 912 504 327	÷1 611 395 403 7 099 098 343
	النتيجة	0,66=	0,59=	0,23=
نسبة السيولة المختصرة	النقديات/الموارد الجارية	÷126 145 462 4 811 780 291	÷245 095 293 5 912 504 327	÷152 756 712 7 099 098 343
	النتيجة	0,026=	0,041=	0,021=
نسبة السيولة السريعة	(الأستخدامات الجارية -المخزونات)/الموارد الجارية	- 3 220 343 300) ÷(1 179 330 172 4 811 780 291	3 498 806 494) ÷(710 597 785 - 1 621 057 940	1 611 395 403) ÷(853 034 887- 7 099 098 343
	النتيجة	0,42=	1,71=	0,10=

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول الى مخطط بالأعمدة التالية:

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

-**السيولة العامة:** نلاحظ أن السيولة لا تفوق الواحد خلال فترة الدراسة، وهي في إنخفاض مستمر حيث إنخفضت في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 7%، فمن 0,66 إلى 0,59، وكذلك إنخفضت في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 36%، فمن 0,59 إلى 0,23 مما يعني على عدم قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الإلتزامات المتداولة المفاجئ، أي الإستخدامات المتداولة لم تغطي الموارد المتداولة.

-**السيولة المختصرة:** نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 0,041 و0,021 خلال فترة الدراسة وهي نسبة أقل من الواحد، ويعود هذا الإنخفاض في قيمة هذه النسب خلال الفترة إلى إنخفاض قيمة مدينون الآخرون.

-**السيولة السريعة:** نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة خلال 2018 و 2019 حققت نسب خارج المجال [0,3-0,5] على التوالي 1,71 و 0,1 وهذا يعبر على عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بواسطة المتاحات النقدية، أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية.

2-**نسب الهيكل المالي:** تقيس درجة اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أنشطتها، و تظهر نسب تمويل المؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): نسب المديونية للفترة 2017-2019 الوحدة:دج

النسب/السنوات	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة المديونية	(مجموع الديون + خزينة الموارد) الموارد الخاصة	+ 2 486 785 886 ÷ (2 702 502 840 1 369 456 097	+ 1 585 339 950 ÷ (3 314 770 229 2 535 668 947	+ 1 245 395 104) ÷ (3 803 008 717 -539 761 203
النتيجة		3,78=	1,93=	-9,35
نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة	الموارد الدائمة ÷ الإستخدامات المستقرة+BFex	÷3 856 241 983 5 474 420 394) (956 467 643+	÷4 121 008 897 6 570 424 720) (743 015 781+	÷705 633 901 6 255 424 472) (1 587 035 372-
النتيجة		0,59=	0,56=	0,15=

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

-نسبة المديونية: تقيس هذه النسبة مستوى التمويل بالديون بإختلاف آجال إستحقاقها ومن خلال حساب هذه النسبة نلاحظ أن نسبة المديونية أكبر من 50% خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن عدم إلتزام الشركة في سداد الدائنين في الآجال.

-نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة: نلاحظ أن نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة أقل من الواحد خلال فترة الدراسة، بمعنى أن الموارد الدائمة للمؤسسة لم تتمكن من تغطية الاستخدامات المستقرة و BFR_{ex}، و يشير أيضا أن FR_{ng} سالب.

3-نسب الهيكلية: تظهر في الجدول التالي:

الوحدة:دج

الجدول رقم (10): جدول النسب الهيكلية

النسب/السنة	العلاقة	2017	2018	2019
نسب تناسق الهيكل الاستثمار ي	معدل كثافة الاستخدامات المستقرة	÷5 474 420 394	÷6 570 424 720	÷6 255 424 472
	المستقرة ÷مجموع الاستخدامات	8 694 763 694	10 069 231 214	7 866 819 876
	النتيجة	0,62=	0,65=	0,79=
معدل كثافة الاستخدامات الجارية	الإستخدامات الجارية ÷ مجموع الإستخدامات	÷3 220 343 300	÷3 498 806 494	÷1 611 395 403
	النتيجة	0,37=	0,34=	0,20=
	الوزن النسبي لمصادر التمويل الداخلي	الموارد الخاصة ÷مجموع الموارد	÷1 369 456 097	÷2 535 668 947
		8 694 763 694	10 069 231 214	7 866 819 876

نسب تناسق	النتيجة	0,15=	0,25=	-0,068=
الهيكل التمويلي	الوزن النسبي	÷2 486 785 886	÷1 585 339 950	÷1 245 395 104
	لمصادر التمويل الخارجي	÷8 694 763 695	10 069 231 214	7 866 819 876
	النتيجة	0,28=	0,15=	0,15=
نسبة الاستقلالية المالية	الموارد الخاصة ÷	÷1 369 456 097	÷2 535 668 947	÷(539 761 203)
	مجموع الديون	2 486 785 886	1 585 339 950	1 245 395 104
	النتيجة	0,55=	1,60=	-0,43=

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

• بالنسبة لنسب تناسق الهيكل الاستثماري:

- معدل كثافة الاستخدامات المستقرة: نلاحظ من الجدول تزايد مستمر لحصة الاستخدامات المستقرة (أي الاستثمارات بمختلف أنواعها) في إجمالي الاستخدامات: من 0,62 سنة 2017، إلى 0,65 سنة 2018، ثم إلى 0,79 سنة 2019، مما يدل على ارتفاع كبير في الاستثمارات مقارنة بالإستخدامات الجارية في سنة 2018، لكن في سنة 2019، حدث تراجع في إستخدامات المؤسسة بمختلف أنواعها بسبب عد تجديد التثبيتات من جهة، وتدهور مستوى النشاط الذي نتج عنه تراجع الاستخدامات الجارية، وما تتضمنه من مخزونات وحقوق على الغير، ومع ذلك تبقى حصة الإستخدامات المستقرة مرتفعة ومتزايدة في حجم الاستخدامات، مما دل على توجه المؤسسة لتدعيم الإستخدامات المستقرة على حساب الإستخدامات الجارية.

- معدل كثافة الاستخدامات الجارية: نلاحظ تراجع مستمر في نسبة الاستخدامات الجارية ضمن الاستخدامات الإجمالية، حيث انتقلت من 0,37 سنة 2017، إلى 0,34 سنة 2018، ثم إلى 0,2 سنة 2019، مما يدل تراجع مستوى النشاط، نتج عنه تراجع المخزونات وحساب الزبائن بشكل خاص، رغم الجهود التي بذلتها المؤسسة في تدعيم استثماراتها الإنتاجية، لكن يبدو أن ظروف الطلب والمنافسة، ساهمت في تدهور نشاط الاستغلال، وبالتالي تراجع استخدامات الاستغلال بشكل خاص.

• بالنسبة لنسب تناسق الهيكل التمويلي:

-الوزن النسبي لمصادر التمويل الداخلي: نسجل تحسن الموارد الخاصة 2018، حيث انتقلت من 1369 مليون سنة 2017، إلى 2535 مليون دج سنة 2018، وهذا بسبب الأرباح المحققة وعدم اللجوء للاستدانة خلال 2018، بل بالعكس حدث تسديد الديون، فانخفضت من 2486 مليون دج، إلى 1585 مليون دج، وهو ما أن إلى تحسن التمويل الداخلي والاستقلالية المالية في 2018. أما في 2019، فقد عرفت المؤسسة تراجع حاد في الموارد الخاصة إلى سالب 539 مليون دج، بسبب الخسائر التي تعرضت لها، وهو ما أدى لتراجع إجمالي موارد أو الخصوم من 10069 مليون دج سنة 2018، إلى 7866 مليون دج سنة 2019، مما يعني انكماش كبير جدا في حجم الموارد، نتج عنه تدهور كبير في حجم الاستخدامات، سواء كالت مستقرة أو جارية للاستغلال أو خارج الاستغلال.

-الوزن النسبي لمصادر التمويل الخارجي: نلاحظ تراجع إجمالي الديون بشكل مستمر، من 2486 مليون دج سنة 2017، إلى 1585 مليون دج سنة 2018، ثم إلى 1245 مليون دج سنة 2019، ويفسر ذلك باضطرار المؤسسة إلى سداد أقساط من الديون المستحقة من جهة، وعدم قدرتها ورغبتها في الحصول على قروض جديدة، بسبب تراجع حجم النشاط، وعدم الحاجة الكبيرة للتمويل من جهة، ورفض البنوك على إقراض المؤسسة بسبب تراجع وضعيتها المالية والربحية، وما يؤكد ذلك هو تناقص نسبة الديون من 0,28 سنة 2017، إلى 0,15 سنتي 2017 و2019

-نسبة الإستقلالية المالية: نلاحظ ان النسبة خلال فترة الدراسة أقل من الواحد، هذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا و بالتالي لم تعتمد على مواردها الخاصة الخاصة في تسديد التزاماتها.

المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المشتركة لجدولي حسابات النتائج و الميزانية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

أولا: تحليل تطور عناصر جدول حسابات نتائج المؤسسة للفترة (2017-2019)

يعتبر جدول الحسابات النتائج الوسيلة التي تبين مختلف التكاليف التي أنفقتها المؤسسة و مختلف الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة مالية وبتطبيق نظام المحاسبي SCF عرف هو الآخر تغير واستحداث عناصر جديدة ، وفيما يلي عرض لتطور جدول حسابات النتائج لمؤسسة روية لفترة 2017-2019 بالاعتماد على (الملحق رقم 07)، (الملحق رقم 08)، (الملحق رقم 09).

الجدول رقم (11): جدول حساب النتائج للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

2019	2018	2017	البيان
3 579 912 056	5 936 615 369	5 659 391 237	رقم الأعمال
(89 584 332)	(164 687 788)	260 096 158	تغير المخزونات المنتجة المصنعة و المنتجات قيد الصنع
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الإستغلال
3 490 327 724	5 771 927 581	5 919 487 395	1- إنتاج السنة المالية
(2 414 209 035)	(3 618 612 603)	3 607 011 260	مشتريات مستهلكة
(607 420 666)	(926 986 537)	1 129 603 933	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
(3 021 629 701)	(4 545 599 140)	4 736 715 193	2- استهلاك السنة المالية
468 698 023	1 226 328 441	1 182 872 202	3- القيمة المضافة للإستغلال(1-2)
(644 226 157)	(711 630 826)	722 931 844	أعباء المستخدمين
(42 269 732)	(50 733 316)	54 753 822	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
(217 797 866)	463 964 299	405 186 536	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
60 127 456	89 892 128	47 099 948	المنتجات العملية الأخرى
(158 979 193)	(127 735 114)	138 477 963	الأعباء العملية الأخرى
(2 560 766 169)	(534 682 928)	744 037 721	المخصصات للإهتلاكات و المؤونات
45 018 988	49 028 820	3 247 456	استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات

(2 832 396 785)	(59 532 796)	(426 981 744)	5- النتيجة العملياتية
10 581 905	21 728 182	15 082 804	المنتجات المالية
(365 166 799)	(290 470 023)	375 831 347	الأعباء المالية
(354 584 894)	(268 741 841)	(360 748 543)	6- النتيجة المالية
(3 186 981 679)	(328 274 637)	(787 730 287)	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
(1 660 673)	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
113 212 202	53 283 671	85 120 037	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
3 719 268 275	5 985 815 381	6 070 037 641	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(6 794 698 424)	(6 260 851 347)	6 772 647 891	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(3 075 430 150)	(275 035 966)	(702 610 250)	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	العناصر الغير عادية -المنتجات
-	-	-	العناصر الغير عادية-أعباء
-	-	-	9- النتيجة غير العادية
(3 075 430 150)	(275 035 966)	(702 610 250)	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

-إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن إنتاج السنة المالية للمؤسسة في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، فمن 5919 487 395 دج سنة 2017 إلى 5 771 927 581 دج سنة 2018 إلى 3490 327 724 دج سنة 2019، و ذلك يعود الى الانخفاض في المخزونات وكذلك نقص في عمليات الإنتاج.

-استهلاك السنة المالية: نلاحظ أن استهلاك المؤسسة للبضائع و المواد الأولية...ضئيل خلال السنتين 2018 و 2019 فمن (4 545 599 140)دج الى (3 021 629 701)دج على الترتيب، و هذا راجع لعدم المقدرة الشرائية للخدمات الخارجية، و بالتالي الركود في النشاط الرئيسي للمؤسسة.

-القيمة المضافة: نلاحظ أن القيمة المضافة للمؤسسة في تراجع خلال الفترة، فمن 1 182 872 202 دج سنة 2017 الى 1 226 328 441 دج سنة 2018 الى 468 698 023 دج سنة 2019، و ذلك أن المؤسسة لم تستطع تقديم إضافة لنشاطها الذي سبب في انخفاض وسائل الإنتاج.

-الفائض الإجمالي للإستغلال: نلاحظ أن الفائض الإجمالي للإستغلال في تراجع خلال سنة 2019 بقيمة (681 762 165) مقارنة بسنة 2018، و يعود ذلك على عدم استطاعت المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال دورة الإستغلال بغض النظر عن سياسات التمويل، الاهتلاك و التوزيع.

-النتيجة المالية: نلاحظ أن نتيجة المؤسسة سالبة خلال فترة الدراسة، فمن (360 748 543)دج سنة 2017 الى (268 741 841)دج سنة 2018 ثم الى (354 584 894)دج سنة 2019، و تعبر هاته النتيجة السالبة على أن المؤسسة ولدت خسائر متراكمة من عملياتها المالية خلال الفترة.

ثانيا: استخدام مؤشرات النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة للفترة (2019-2017)

1-نسب النشاط:

الوحدة:دج

الجدول(12):نسب النشاط للفترة 2019-2017

النسب/السنوات	العلاقة	2017	2018	2019
معدل دوران	صافي المبيعات ÷ متوسط	÷5 659 391 237	÷5 936 615 369	÷3 579 912 056
الإستخدامات	مجموع الاستخدامات	8 694 763 694	10 069 231 214	7 866 819 876
	النتيجة	0,65=	0,58=	0,45=
	صافي المبيعات ÷ متوسط	÷5 659 391 237	÷5 936 615 369	÷3 579 912 056
	الاستخدامات المستقرة			

6 255 424 472	6 570 424 720	5 474 420 394		معدل دوران الاستخدامات المستقرة
0,57=	0,90=	1,033=	النتيجة	
÷3 579 912 056	÷5 936 615 369	÷5 659 391 237	صافي المبيعات ÷ متوسط الاستخدامات الجارية	معدل دوران الاستخدامات الجارية
1 611 395 403	3 498 806 494	3 220 343 300		
2,22=	1,69=	1,75=	النتيجة	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

- **معدل دوران الإستخدامات:** يقيس هذا المعدل قدرة الإستخدامات في توليد المبيعات خلال فترة الدراسة، فبنسبة في 2017 قدر المعدل ب0,65، هذا يدل على أن كل دينار مستمر من الإستخدامات يولد 0,65 دينار من المبيعات، حيث إنخفاض معدل دوران الإستخدامات في سنتي 2018 و2019 ليصبح 0,58-0,45 على التوالي، وهذا ناتج عن زيادة في الإستخدامات مع إنخفاض المبيعات.

- **معدل دوران الإستخدامات المستقرة:** نلاحظ أن المعدل في إنخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن هناك ارتفاع في الإستخدامات المستقرة.

- **معدل دوران الإستخدامات الجارية:** نلاحظ أن معدل دوران الإستخدامات الجارية خلال فترة الدراسة يتراوح بين 1,75 و2,22، وهو في إرتفاع و هذا راجع للإستثمار الجيد، و مؤشر لإرتفاع هامش الربح.

2- نسب المردودية

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين.

الجدول رقم (13): نسب المردودية للمؤسسة للفترة 2017-2018-2019 الوحدة:دج

النسب/السنة	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية ÷ الموارد الخاصة	÷(702 610 250) 1 369 456 097	÷(275 035 966) 2 535 668 947	÷(3 075 430 150) (539 761 203)
النتيجة		(0,51)=	(0,10)=	5,69=
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية ÷ مجموع الاستخدمات	÷(702 610 250) 8 694 763 694	÷(275 035 966) 10 069 231 214	÷(3 075 430 150) 7 866 819 976
النتيجة		(0,08)=	(0,02)=	(0,39)=
نسبة الرافعة المالية	نسبة المردودية المالية- نسبة المردودية الاقتصادية	(0,08)-(0,51)	(0,02)-(0,10)	(0,39)-5,69
النتيجة		(0,43) =	(0,08) =	6,08=

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من الجدول مايلي:

-نسبة المردودية المالية:تتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة،حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية سالبة في سنتي 2017و 2018 ،بلغت سنة 2017 -0,51 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد -0,51 دينار من النتيجة،و قد ارتفعت الى غاية سنة2019 الى 5,69 و هذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها كفاءة في استغلال الموارد الخاصة.

-نسبة المردودية الاقتصادية: تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في الأسواق،حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية سالبة ،حيث قدرت سنة 2017 -0,08 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر يولد -0,08 ،ثم ارتفعت

خلال سنتي 2018 و 2019 من -0,02، -0,39 على التوالي، وهذا الارتفاع راجع الى الارتفاع الكبير في استخدامات المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها.

-نسبة الرافعة المالية: يهدف من خلالها دراسة أثر الاستدانة على مردودية الموارد الخاصة، حيث نلاحظ سنتي 2017 و 2018 قدرت الرافعة المالية -0,43 -0,08 على التوالي، ومنه الاستدانة على مردودية الموارد الخاصة ذو أثر سلبي على المردودية المالية، وفي سنة 2019 ارتفعت بقيمة 6,08، ومنه الاستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية.

المبحث الثالث: استخدام المؤشرات الحديثة الأخرى للتحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: استخدام مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة والسوقية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

أولاً: استخدام مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

يمثل مؤشر القيمة الاقتصادية بأنه مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي وتعظيم ثروت المساهمين على مدى فترة زمنية، ويمكن ان يظهر مؤشر القيمة الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة الدراسة 2017-2019 في الجدول التالي:

الجدول(14): يبين تكلفة الأموال الخاصة و تكلفة الديون و الإستدانة الصافية

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
تكلفة الأموال الخاصة	النتيجة الصافية ÷ الموارد الخاصة	÷(702 610 250)	÷(275 035 966)	÷(3 075 430 150)
KCP	النتيجة	= (0,51)	= (0,10)	= 0,57
تكلفة الديون KD	الأعباء المالية ÷ الإستدانة الصافية	÷375 831 347	÷(290 470 023)	÷(365 166 799)
	النتيجة	= 0,05	= -0,03	= -0,08

+705 633 901	+4 121 008 897	+3 856 241 983	الموارد الدائمة+	الإستدانة
3 803 008 717	3 314 770 229	2 702 502 840	خزينة الموارد	الصفافية
4 508 642 618=	7 435 779 126=	6 558 744 823=	النتيجة	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول (15): يبين تطورات القيمة الإقتصادية المضافة للمؤسسة للفترة 2017-2019

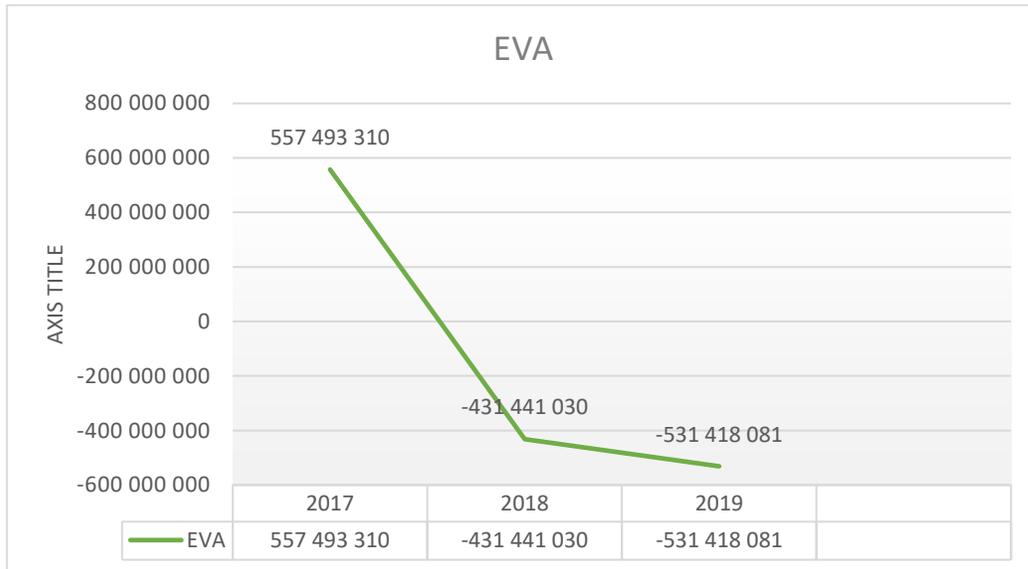
2019	2018	2017	العلاقة	البيان
÷(2 832 396 785)	÷(950 532 796)	÷(426 981 744)	النتيجة التشغيلية	العائد الرأس
4 355 885 907	7 190 683 834	6 558 744 823	÷رأس المال المستثمر	المال المستثمر
(0,065)	(0,13)	(0,065)	النتيجة	ROCI
-0,08(1-1,81) (1245395104÷ (1245395104- 539761203)) +0,57 (539761203÷ 1245395104+ 539761203))	-0,03(1-1,81) (1585339950÷ (1585339950+ 2535668947)) +(-0,10) (2535668947÷ 1585339950+ 2535668947))	0,05(1-1,81) (2486785886÷ (2486785886+ 1369456097)) +(-0,51) (1369456097÷ (2486785886+ 1369456097))	KD(1-T) (D/D+CP) +Kcp (CP/D+CP)	التكلفة الوسيطية المرجحة لرأس المال K0
0,057=	(0,070) =	(0,15) =	النتيجة	
+6 255 424 472 (1 899 538 565)	+6 570 424 720 620 259 114	+5 474 420394 1 084 324 429	الاستثمارات العينية+ إحتياج رأس المال العامل	رأس المال المستثمر CI

4 355 885 907=	7 190 683 834=	6 558 744 823=	النتيجة	
(531 418 081)=	(431 441 030)=	557 493 310=	(ROCI-K0)CI	EVA القيمة الاقتصادية المضافة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول إلى التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (17): التمثيل البياني لتطورات القيمة الاقتصادية المضافة للفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (15)

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ أن نسبة القيمة الاقتصادية المضافة تظهر بقيم سالبة، حيث سجلت قيمة اقتصادية مضافة سالبة بقيمة 531 418 081- دج خلال السنة 2019 ، و هذا راجع إلى كون تكلفة رأس المال المستثمر أكبر من العائد المحقق، فكما هو معلوم فإن هذه النسبة تتناسب طرديا مع تكلفة رأس المال، و هذا يدل على تراجع الأداء المالي للمؤسسة، فالعوائد المحققة لم تغطي تكلفة رأس المال المستثمر.

ثانيا: استخدام مؤشرات القيمة السوقية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

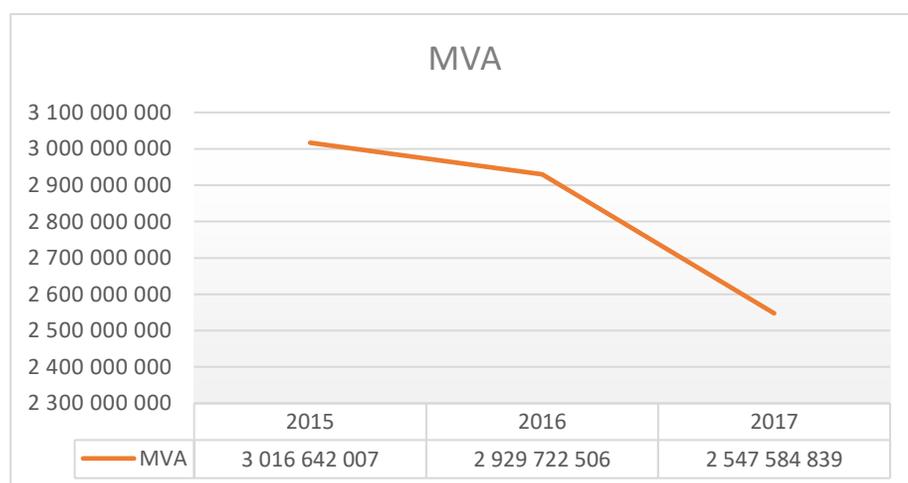
بما أن شركة رويبة غير مدرجة في السوق المالي من نهاية سنة 2017 فإنه يتعذر علينا استخدام مؤشر القيمة السوقية لتشخيص وضعية المؤسسة المالية للفترة 2017-2019 لذا ولتوضيح استخدام القيمة السوقية بإعتباره مؤشر حديث للتحليل المالي سيتم هنا الاعتماد على معلومات المؤسسة للفترة 2015-2017.

الجدول(16): يبين تطورات القيمة السوقية المضافة للمؤسسة للفترة 2015-2017 الوحدة: دج

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
القيمة السوقية MVE	عدد الأسهم × سعر السهم	355 × 8 491 950	345 × 8 491 950	300 × 8 491 950
	النتيجة	3 014 642 250	2 929 722 750	2 547 585 000
القيمة الدفترية لحقوق المساهمين BVE	الموارد الخاصة ÷ عدد الأسهم	÷ 2 086 196 733 8 491 950	÷ 2 072 066 347 8 491 950	÷ 1 369 456 097 8 491 950
	النتيجة	243,54	244	161,26
القيمة السوقية المضافة MVA	MVE-BVE	3 016 642 007	2 929 722 506	2 547 584 839

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الموقع الرسمي للمؤسسة والملاحق (10،11،1) للمؤسسة

الشكل رقم(18): التمثيل البياني لتطورات لقيمة السوقية المضافة للمؤسسة للفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ:

أن مؤسسة روية إستطاعت تحقيق قيمة سوقية مضافة ،حيث قدرت ب 3 016 642 007 دج في سنة 2015 و 2 929 722 506 دج سنة 2016 ، و 2 545 584 839 دج سنة 2017 ، ومنه نستنتج بأن المؤسسة إستطاعت تحقيق ثروة للمساهمين.

المطلب الثاني: استخدام المؤشرات الإحصائية والرياضية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

أولا: استخدام المؤشرات الإحصائية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

في التحليل المالي عن طريق الأساليب الإحصائية سنعمد على طريقة سنة الأساس في تقييم الأرباح الإجمالية إلى المصاريف الإجمالية و ذلك بالإعتماد على سلسلة زمنية تبدأ من 2015 إلى غاية 2019.

لتكن سنة الأساس هي 2015 وبناء على معلومات جدول حسابات النتائج تم اعداد الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): يبين استخدام سنة الأساس في تقييم وضعية مؤسسة NCA ROUBA للفترة 2017-2019

التغيرات المطلقة مقارنة مع سنة الأساس		مؤشرات الأداء كنسبة من المبيعات		السنوات
المصاريف الإجمالية	الأرباح الإجمالية	المصاريف الإجمالية	الأرباح الإجمالية	
النسبي	النسبي			
100	100	7 426 208 398	188 985 195	2015
107,37	69,14	7 974 099 992	130 675 438	2016
91,19	-371,78	6 772 647 891	(702 610 250)	2017
-84,30	145,53	(6 260 851 347)	(275 035 966)	2018
(-91,49)	(1627,33)	(6 794 698 424)	(3 075 430 150)	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(11) و الملحق(12)و(13)

طريقة حساب القيم النسبية في الجدول:

- الأرباح الإجمالية النسبية لسنة 2019 = (الربح الإجمالي لسنة 2019 ÷ الربح الإجمالي لسنة الأساس 2015) × 100
- الأرباح الإجمالية النسبية لسنة 2019 = [188 985 195 ÷ (-3 075 430 150)] × 100 = (1627,33)

• المصاريف الإجمالية النسبية لسنة 2019 = (المصاريف الإجمالية لسنة 2019 ÷ المصاريف الإجمالية لسنة الأساس 2015) × 100

$$\text{المصاريف الإجمالية النسبية لسنة 2019} = 100 \times [7\,426\,208\,398 \div (-6\,794\,698\,424)] = -91,49$$

و هكذا نكمل قيم حساب السنوات المتبقية بنفس الطريقة.

من خلال الجدول رقم (17) و الذي يبين تقييم الأرباح الاجمالية الى المصاريف الإجمالية و ذلك بالإعتماد على طريقة سنة الأساس، حيث نلاحظ الانخفاض المستمر للأرباح الإجمالية خلال الخمس سنوات الأخيرة، و هذا يدل على الاستقرار الذي تشهده العملية الإنتاجية و كما نلاحظ علاقة طردية بين الأرباح الإجمالية و المصاريف الإجمالية، حيث كلما نقصت الأرباح بنسبة معينة تنخفض المصاريف.

ثانيا : استخدام المؤشرات الرياضية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

هناك عدة طرق في الأساليب الرياضية و سنتطرق الى طريق البرامج الخطية لتحديد العلاقة بين الدخل و الاستهلاك و ذلك من خلال

$$Y = aX + b \quad \text{معادلة المستقيم التالية:}$$

و لإيجاد معادلة المستقيم السابقة لا بد من تحديد قيمتي a و b من خلال جملة المعادلتين التاليتين:

$$\begin{cases} \sum Y = a \sum x + nb \\ \sum Yx = a \sum x^2 + b \sum x \end{cases}$$

الجدول رقم (18): يبين علاقة الارتباط بين الدخل و الاستهلاك لمؤسسة NCA ROUIBA للفترة 2017-2019

الوحدة: 10⁶ دج

عدد السنوات	Xy	X ²	الاستهلاك (y)	الدخل (x)	السنوات
1	-33 854 800	56 100 100	-4 520	7 490	2015
2	-38 565 873	63 728 289	-4 831	7 983	2016
3	20 412 013	32 024 281	3 607	5 659	2017
4	-21 476 448	35 236 096	-3 618	5 936	2018
5	-8 639 706	12 809 241	-2 414	3 579	2019

5	-82 124 814	199 898 007	-11 776	30 647	Σ
---	-------------	-------------	---------	--------	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (11) والملحق (12) و(13)

إيجاد القيم a و b :

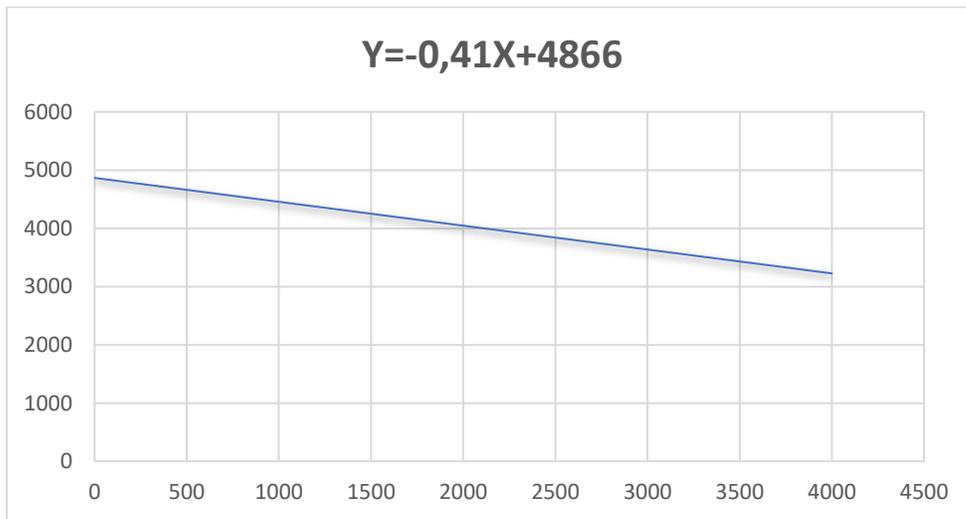
$$\begin{cases} -11767 = a(30647) + 5b \\ -82124814 = a(199898007) + 30647b \end{cases}$$

ومنه نجد بأن $a = -0,41$ و $b = 4866,45$

ومنه تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = -0,41X + 4866,45$$

الشكل رقم (18): تمثيل بياني يبين علاقة الارتباط بين الدخل و الاستهلاك لمؤسسة NCA ROUIBA للفترة 2017-2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (18)

من خلال المعادلة $Y = -0,41X + 4866,45$ يمكننا تحديد العلاقة بين الدخل و الإستهلاك، فلو أرادت المؤسسة أن ترفع من حجم انتاجها بكمية معينة فإن يمكن تحديد إجمالي الدخل المتوقع من خلال هذه العملية، و منه يتمكن المستثمرين من أخذ نظرة أولية على نشاط المؤسسة ودخلها و بالتالي يمكنهم وضع خطط استراتيجية.

المطلب الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة:

بعد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استعمال الأساليب الحديثة للتحليل المالي نستنتج ما يلي:

- باستخدام جدول الميزانية: من خلال تحليل الميزانية وظيفيا نلاحظ ان الوضعية المالية للمؤسسة :

* من جانب السيولة: من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ ان سيولة المؤسسة منخفضة، إذا كانت السيولة العامة لها لا تفوق الواحد خلال فترة الدراسة، وهي في إنخفاض مستمر فمن 0,66 إلى 0,59 إلى 0,23 لسنة 2017.2018.2019 على التوالي، كما كانت السيولة السريعة في سنة 2017 مقبولة حيث قدرت بـ 0,42، وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على سداد إلتزاماتها باستخدام إستخداماتها، أما في سنتين 2018 و 2019 كانت النسب على التوالي 1,71 و 0,1 خارج المجال [0,3-0,5] وهذا يعبر على عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بواسطة المتاحات النقدية، أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية.

* من جانب التمويل: من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ ان مديونية المؤسسة أكبر من 50% خلال فترة الدراسة، و هي في إنخفاض مستمر فمن 3,78 الى 1,93 الى -9,35 لسنة 2017, 2018, 2019 على التوالي، كما كانت تغطية الاستخدامات بالموارد الدائمة لا تفوق الواحد خلال فترة الدراسة، و هي في إنخفاض مستمر فمن 0,59 الى 0,56 الى 0,15 لسنة 2017 2018، 2019 على التوالي، و هذا ما يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية استخداماتها بواسطة مواردها الدائمة، وبالتالي عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها.

* من جانب الخزينة: من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ ان خزينة المؤسسة سالبة خلال فترة الدراسة، فمن 2 702 502 840 دج سنة 2017 الى 3 069 674 937 دج سنة 2018 الى 5 061 519 808 دج سنة 2019، و هذا يدل على أن المؤسسة في حالة عجز، و بالتالي فالمؤسسة غير متوازنة ماليا

- باستخدام جدول حسابات النتائج والميزانية: كما نلاحظ من خلال تحليل جدول حسابات النتائج ما يلي:

* من جانب النشاط : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن نشاط المؤسسة في خمول خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أداء المؤسسة من جانب دوران مجموع الاستخدامات و الاستخدامات المستقرة غير جيد، حيث كانت النسب في إنخفاض مستمر خلال

السنوات 2017، 2018، 2019، وهذا يدل على انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة استخداماتها، كما نلاحظ أن دوران الاستخدامات الجارية في ارتفاع خلال فترة الدراسة و هذا يدل على ارتفاع هامش الربح.

* من جانب المردودية: من خلال تحليلنا لمردودية المؤسسة نلاحظ أن الوضع المالي و الاستثماري للمؤسسة غير جيد و تحقق نتائج ضئيلة نسبيا خلال السنوات 2017، 2018، 2019، و يعبر ذلك على عدم كفاءة ادارة المؤسسة لمختلف شؤونها المالية و الاستثمارية.

- باستخدام الأساليب: كما نلاحظ من خلال تحليل للأساليب الحديثة و القيم الاقتصادية و السوقية المضافة مايلي:

* الأساليب الإحصائية : من خلال النتائج المحصل عليها حول تقييم الأرباح الإجمالية لسلاسل زمنية نلاحظ إنخفاض مستمر للأرباح الإجمالية الذي يدل على الا استقرار الذي تشهده العملية الإنتاجية للمؤسسة.

* القيمة السوقية : أن مؤسسة روية استطاعت تحقيق قيمة سوقية مضافة خلال السنوات 2015-2016-2017، ومنه نستنتج بأن المؤسسة استطاعت تحقيق ثروة للمساهمين.

* القيمة الاقتصادية المضافة: من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ ان القيمة الاقتصادية المضافة تظهر بقيم سالبة خلال سنتي 2018-2019 مقارنة بسنة 2017 التي تظهر بقيمة موجبة ، وهذا ما يدل على تراجع الأداء المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

تعتبر مؤسسة NCA Rouiba من بين المؤسسات الرائدة في السوق المحلي في قطاع المشروبات بفضل استراتيجيتها و أداءها المتميز وهو الذي مكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية و اكتسبت مكانة فيها، ومن خلال دراستنا لمعلوماتها المالية وتحليلها بإستخدام أساليب التحليل المالي الحديث توصلنا إلى ان مؤسسة NCA Rouiba تتمتع بأداء تجاري متوسط حيث نلاحظ انخفاض مستمر في المبيعات وبالتالي انخفاض في رقم الأعمال، وبالتالي لها وضعية مالية غير جيدة خلال فترة .

الختامة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوعنا "دور التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، تكون المعلومة المالية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها (القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه) ، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، من خلال ذلك تبين لنا بأن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة أمرا ضروريا والذي يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في دراستنا هذه أهم الأدوات المالية المستخدمة في تقييم الوضعية داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية المستحدثة والذي يعد الاداة التي يستطيع المحلل من خلال التشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها والسياسة المالية المتبعة، و توجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة ، واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بكفاءة وفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار .

أولا : اختبار الفرضيات:

● الفرضية الأولى: يساهم تحليل جدول الميزانية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة. من خلال تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2019/2017 باستخدام النسب المالية والتوازنات المالية، فمن بين النتائج المحصل عليها، نستنتج أن المؤسسة تعاني من مشكل سيولة، إذا جاءت تحليل نسب السيولة كلها منخفضة، كما أنها الموارد الدائمة لها لم تغطي الإستخدامات المستقرة بالكامل وعليه FRng سالب ،وهذا يعني أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وهذا انطلاقا من حساب التوازنات المالية وحسب شروط التوازن، كما نستنتج أن المؤسسة ليس لديها كفاءة في استغلال الموارد الخاصة انطلاقا من حساب المردودية المالية، وأن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية سالبة، وبالتالي يمكن القول أنه نستطيع تشخيص وضعية المؤسسة المالية انطلاقا من مؤشرات جدول الميزانية، ومنه **الفرضية الأولى مقبولة.**

● الفرضية الثانية : يساهم مؤشر القيمة السوقية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة. من خلال تحليل القيمة السوقية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2017/2015، اذ نستنتج أن المؤسسة حققت قيم موجبة، أي المؤسسة خلقت ثروة للمساهمين،و بالتالي يمكن القول أن هذا المؤشر ساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، و **منه الفرضية الثانية مقبولة.**

● الفرضية الثالثة : يساهم مؤشر القيمة الاقتصادية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة. من خلال تحليل مؤشر القيمة الاقتصادية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2019/2017 ، إذ جاءت بقيم سالبة، منه نستنتج أن الأداء المالي للمؤسسة في تراجع خلال الفترة، وبالتالي يمكن القول أنه نستطيع تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من القيمة الاقتصادية المضافة، ومنه **الفرضية الثالثة مقبولة.**

● الفرضية الرابعة : تساهم الأساليب الاحصائية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال تحليل الأساليب الاحصائية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2018/2017، التي قمنا من خلالها بدراسة الأرباح و المصاريف للمؤسسة، و منه نستنتج الانخفاض المستمر للأرباح الإجمالية خلال سلسلة من السنوات، الذي يدل على الاستقرار لانتاج المؤسسة، و بالتالي يمكن القول أنه نستطيع تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الأساليب الاحصائية، ومنه **الفرضية الرابعة مقبولة.**

● **الفرضية الخامسة :** تساهم الأساليب الرياضية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة. من خلال تحليل الأساليب الرياضية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2019/2017، التي قمنا من خلالها بدراسة العلاقة بين الدخل و الاستهلاك للمؤسسة، و منه نستنتج لكي يتمكن المستثمرين من أخذ نظرة أولية على نشاط المؤسسة و وضع خطط استراتيجية يجب دراسة العلاقة بين الدخل و الاستهلاك و بالتالي يمكن القول أن هذا المؤشر يساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. ومنه **الفرضية الخامسة مقبولة.**

● **الفرضية السادسة :** الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة جيدة. بعد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استعمال الأساليب الحديثة للتحليل المالي تبين لنا بأن الوضعية المالية للمؤسسة **NCA ROUIBA** غير جيدة، و لن تحقق أرباحا مستقبلا و بالتالي الاستمرار في تحقيق الخسائر كما هناك احتمال كبير لوقوعها في فشل مالي، ومنه **الفرضية السادسة غير مقبولة.**

● **الفرضية الرئيسية:** تساهم أساليب التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة **NCA ROUIBA**. بناء على النتائج التي توصلنا اليها من خلال تحليلنا وتفسيرنا لمختلف المؤشرات المالية، تبين لنا بأن الوضعية المالية للمؤسسة **NCA ROUIBA** غير جيدة، كما هناك احتمال كبير لوقوعها في فشل مالي. كما انه من خلال تحليل

المؤشرات المالية والتي منها النسب المالية كنسب السيولة و المديونية أو مؤشرات التوازن المالي التي تبين لنا ما اذا استوفت المؤسسة شروط التوازن المالي أو تعاني من عجز، أو المؤشرات المالية المستحدثة الاخرى والتي منها القيمة المضافة الإقتصادية و السوقية نجد بأنها تساهم وبشكل كبير في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ومنه **الفرضية الرئيسية مقبولة**

ثانيا: نتائج الدراسة: يمكن تقسيم النتائج الموصل إليها إلى:

1-النتائج النظرية: تتمثل في :

__ التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي تستخدمها الإدارة و الأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات و مؤشرات إضافية، تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد ارقام مطلقة إلى أرقام لها مدلولاتها.

_ استخدام التحليل المالي الحديث وخاصة الوظيفي يفيد في تقييم وضعية المؤسسة نظرا لانه يظهر أصولها وخصومها وفقا للتصنيف الوظيفي لها، مما يوفر معلومات أكثر دقة، وخاصة فيما يتعلق بدورة الإستغلال.

_ استخدام المؤشرات الحديثة يتطلب كفاءة عالية من قبل المحلل المالي، وذلك من أجل التحليل الأمثل للبيانات المالية ووصولها الى الجهات التي تستفيد منها.

_ تساعد القيمة الإقتصادية المضافة، و القيمة السوقية المضافة في خلق القيمة حاضرا و مستقبلا و هي من أهم المؤشرات للحكم على مستوى الأداء المالي.

2-النتائج التطبيقية: من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى:

_ أن المؤسسة محل الدراسة غير قادرة على تغطية استخداماتها انطلاقا من مواردها.

- أن المؤسسة تحقق نتائج ضئيلة جدا فيما يخص نشاطها (انتاج و توزيع المشروبات و العصائر)ومنه فهي غير قادرة على توليد مبيعاتها من استخداماتها.

_ المؤسسة غير قادرة على تمويل احتياجات الدورة من خلال رأس المال العامل فالخزينة سالبة خلال السنوات الثلاث، ومنه فالمؤسسة لم يتوفر فيها شروط التوازن المالي، اذن فهي تعاني من عسر مالي.

- المؤسسة Rouiba NCA تحقق قيمة مضافة منخفضة مقارنة بالأموال المستخدمة في خلقها.

- المؤسسة تعاني من مشكل السيولة اذ جاءت بقيم منخفضة.

- الوضع المالي و الاستثماري للمؤسسة غير جيد، وعدم كفاءة ادارة المؤسسة لمختلف شؤونها المالية و الاستثمارية.

- المؤسسة تشهد عملية انتاجية غير مستقرة نتيجة الانخفاض المستمر للأرباح الاجمالية.

ثالثا: التوصيات: من خلال دراستنا وبناء على النتائج الميدانية المتحصل عليها يمكننا اقتراح مايلي:

✓ من الأفضل لمؤسسة "أن سي أ روية" أن تعطي أهمية للسيولة حتى لا تصبح عاجزة عن تمويل احتياجاتها في الوقت المناسب، كما على الإدارة أن تراجع سياسات التمويل المختلفة التي تتبعها.

✓ يجب على مؤسسة "أن سي روية" استخدام كافة أساليب التحليل المالي في تقييم وضعيتها المالية.

✓ الإعتماد على محللون ماليون ذو خبرة وكفاءة وذلك لاكتشاف نقاط القوة والاستفادة منها لصالح المؤسسة، واكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.

✓ التركيز أكثر على استخدام المؤشرات المالية المستحدثة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة لكونها أدوات تنبؤية.

✓ يجب على المؤسسة الإفصاح عن كل المعلومات المالية حتى تستفيد منها كافة الجهات.

رابعاً: آفاق الدراسة:

وأخيراً يمكننا الوصول إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن الاستغناء عن المنهج الحديث التحليل المالي كونه يعطي صورة جيدة عن وضع المؤسسة المالي وربحيتها خلال فترة زمنية محددة وبالتالي نأمل فتح آفاق للبحث في دراساتنا القادمة بتوسيع مجال الدراسة ليشمل التنبؤ بالوضعية المالية لمجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج دقيقة وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة إضافة إلى ما سبق نقترح بعض آفاق الدراسة كما يلي:

- دور أدوات التحليل المالي الحديث في تفعيل الرقابة في المؤسسة الاقتصادية.
- دور الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تحسين الأداء الإقتصادي للبنوك التجارية.
- دور الأدوات الحديثة في الإدارة المالية في ترشيد السياسة المالية للمؤسسات الصناعية في الجزائر.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسملة
	شكر و عرفان
	الإهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة المراجع
	الملخص
أ-ج	المقدمة
2	تمهيد
2	الفصل الأول: مساهمة التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
3	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتحليل المالي
3	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
8	المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي و خطواته
11	المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
21	المبحث الثاني: استخدام القوائم المالية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
21	المطلب الأول: استخدام مؤشرات جدول الميزانية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
33	المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المشتركة لجدولي حسابات النتائج و الميزانية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
35	المبحث الثالث: استخدام المؤشرات الحديثة الأخرى للتحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
36	المطلب الأول: استخدام مؤشرات القيمة السوقية و القيمة الإقتصادية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
43	المطلب الثاني: استخدام المؤشرات الإحصائية و الرياضية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
48	خلاصة الفصل
88-52	الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تشخيص وضعية أن سي أ روية
53	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة NCA ROUBA
53	المطلب الأول: تعريف مؤسسة "أن سي أ روية" و التطور التاريخي لها
54	المطلب الثاني: التنظيم العام لمؤسسة "أن سي أ روية"
55	المطلب الثالث: مجال نشاط و أهداف المؤسسة
57	المبحث الثاني: استخدام القوائم المالية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

57	المطلب الأول: استخدام مؤشرات جدول الميزانية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة
74	المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المشتركة لجدولي حسابات التوائج و الميزانية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة
79	المبحث الثالث: استخدام المؤشرات الحديثة الأخرى للتحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة
79	المطلب الأول: استخدام مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة و السوقية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
83	المطلب الثاني: استخدام المؤشرات الإحصائية و الرياضية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
86	المطلب الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة
88	خلاصة الفصل
	خاتمة
	فهرس المحتويات
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة المراجع

1-المجلات:

- ابوزيد، و محمد مبروك. (2009). التحليل المالي شركات و اسواق مالية (المجلد 2). مملكة العربية السعودية: دار المريخ.
- احمد علي مقبل علي. (2010). دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكتملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها. مجلة دراسات المحاسبية و المالية، صفحة 13
- خلف عبد الله، علي. (2015, 5 22). مفهوم التحليل المالي و أهميته. مجلة المحاسب العربي(العدد الثاني)، 1-8.
- د زويتة، محمدالصالح،(7 سبتمبر 2012)، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة. مجلة الاقتصاد الجديد ، 245-250.
- رميدي، رضوان & .، باصور ، عبد الوهاب. (2017). استخدام الاحصائية و الرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة. المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية.
- علاء الدين عبد الوهاب . (2018). تحليل اداء الشركات الصناعية العمانية باستخدام المحاسبة على اساس القيمة المضافة. مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية و الادارية، صفحة 367.
- مناهل، ندوى. (2012). التنبؤ بكمية المبيعات للمنتج الطبي بواسطة طريقة التمهيد الأسّي الثلاثي. مجلة التربية و العلم، المجلد 25(العدد4)، 1-15.
- عمر عبد الجعدي. (جانفي، 2015). مدى اختلاف العلاقة لكل منROAوEVA مع العوائد غير عادية للأسهم وتأثر العلاقة بين نوع القطاع والحجم. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، صفحة 220.

2-الكتب:

- هشام عدنان، السمراي رحيم (1997). الإدارة المالية منهج التحليل الشامل. 270. ليبيا، الجامعة المفتوحة.
- ارشد فؤاد التميمي، و عدنان تايه النعيمي. (2008). التحليل و التخطيط المالي. عمان: دار اليازوري.
- الحياي، وليد ناجي. (2007). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي . الدانمارك: منشورات الاكاديمية العربية.
- الحياي، وليد ناجي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. الأردن: الطبعة الأولى، إثناء للنشر و التوزيع.
- الرجبي، د.محمد تيسير. (2014). تحليل القوائم المالية. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.
- الزغبي، محمد هيثم. (2000). الإدارة والتحليل المالي. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- الشديفات, خلدون إبراهيم(2001). إدارة و تحليل مالي .عمان: دار وائل.
- الغصين,هلا بسام عبد الله.(2004).،استخدام النسب المالية لتنبؤ بتعثر الشركات.
- الياس بن ساسي ، و يوسف قريشي. (2011). التسيير المالي, الادارة المالية. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
- إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي. عمان: دار وائل للنشر.
- أندراوس, عاطف وليد. (2006). التمويل و الادارة المالية للمؤسسات .الاسكندرية: دار الفكر الجماعي.
- بشير زيدي . (2017). تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.
- بوشاشي بوعلام. (بلا تاريخ). المسير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال . الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع .
- حمزة محمود الزبيدي . (2004). التحليل المالي :تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
- حمزة محمود الزبيدي. (2005). التحليل المالي. عمان : الوراق للنشر و التوزيع .
- ربابعة علي, الحكيم كراجه وآخرون, .(2000). الإدارة و التحليل المالي .عمان دار الصفاء.
- أ د .رمضان زياد,د. الخاليلة محمود .(2013). التحليل و التخطيط المالي .القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.
- زغيب مليكة .(2010). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد .الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.
- شنوف, شعيب .(2012). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية **IFRS** عمان ،دار زهران للنشر والتوزيع.
- علي عباس .(2002). الادارة المالية في المنظمات الاعمال. عمان: مكتبة الرائد العلمية.
- عمر الفاروق، و محمد زروق. (جوان, 2014). فعالية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية. مجلة دراسات.
- خميسي فتيحة. (2010). التسيير و المالية التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع.
- فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي (المجلد الاولي). رام الله, نادي خبراء المال,فلسطين.

فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي. فلسطين, SME Financial Inc

- حمد زروق، و شنين عبد النور. (2015). دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، صفحة 245.
- محمد سعيد عبد الهادي. (بدون سنة). الادارة المالية. عمان: دار الجامعة للنشر و التوزيع.
- محمد قاسم خصاونة. (2011). أساسيات الادارة المالية (المجلد الاولي). عمان: دار الفكر.
- محمد مطر. (1997). التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات. عمان: معهد الدراسات المصرفية.
- مطر محمد. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني. الإسكندرية، مصر، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع.
- ناصر دادي عدون. (1998). التحليل المالي، الجزء الأول،. دار الهدية العامة.
- ناصر دادي عدون. (1998). تقنيات مراقبة التسيير. التحليل المالي الجزء الاول. دار الهدية العامة.
- ناصر دادي عدون. (بلا تاريخ). اقتصاد المؤسسة. الجزائر: دار المحمدية العامة.
- نعيم نمر داود. (2012). التحليل المالي. عمان الاردن: دار البداية ناشرون و موزعون .
- نور عبد الناصر. (2005). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات (المجلد الثانية). عمان: دار وائل للنشر.

3- المذكرات:

- احمد زعطوط. (2001). اهمية التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ليسانس. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر
- احمد مراد حمزة راجحي. (2010-2011). دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماجستير). 39-40. كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البويرة: جامعة العقيد أكلي اولحاج.
- الغصين، هلا بسام عبد الله (2004). استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير. كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.
- اليمين، سعادة. (2008). استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة ماجستير . باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- ايمان عياشي. (2014). استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر.. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة أم البواقي.

- براىح سليمان، دويدي ابراهيم. (2014-2015). التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بوييرة: جامعة أكلي محند أولحاج .
- بن عيشة، باديس. (1996). تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن، مذكرة ماجستير غير منشورة. 7. جامعة الجزائر.
- بن مالك، عمار. (2011). المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير. 13. قسنطينة: جامعة منتوري.
- دليلة شوية. (2005). دور التحليل المالي في المؤسسة، شهادة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة بومرداس.
- فاطمة الزهراء بلقاسم. (بدون سنة). التحليل المالي و دوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البوييرة: جامعة أكلي محند أولحاج.
- فمام امينة، مسعودي مباركة و حول، رحيمة. (2011). التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء المالي. مذكرة ليسانس .، جامعة محمد خيضر بسكرة
- قطيش سهام، و حميود سمية. (2017). تحليل حالة الخزينة الصافية في مؤسسة اقتصادية من خلال جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل، جامعة محمد الصديق بن يحيى.
- قماري مريم. (2016). تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور تدفقات الخزينة و منظور الاستحقاق، مذكرة الماستر. كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح.
- مخلوف نريمان. (2019). استخدام المؤشرات المالية المستحدثة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، شهادة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، أم البواقي، جامعة العربي بن المهدي.
- ناصر فودة. (2007). التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، شهادة ليسانس. 55. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة.
- هادي خالد. (2019). مساهمة النظام المحاسبي المالي للمؤسسة الاقتصادية، شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة.

4-المطبوعات

- بسدات, كريمة. (2022). *التسيير المالي* (مطبوعة بيداغوجية). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- بن سانية, عبد الرحمان. (2018). *مطبوعة حول أساسيات التحليل المالي*. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة غرداية.

5-الجرائد الرسمية.

- الجريدة الرسمية, ل. ا, 2008). يوليو 26. (قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مَدونة الحسابات وقواعد سيرها. 28. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.
- الجريدة الرسمية, ل. ا, 2008). يوليو 26. (قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مَدونة الحسابات وقواعد سيرها. 24. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 المادة 1.230.
- الجريدة الرسمية, ل. ا, 2008). يوليو 26. (قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مَدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 المادة 1.240 و 2.240.
- الجريدة الرسمية, ل. ا, 2008). يوليو 26. (قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مَدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 المادة 3.240.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (26 يوليو, 2008). قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مَدونة الحسابات وقواعد سيرها. 23. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 المادة 1.220.

7-المواقع الإلكترونية

- عبد الفتاح محمد. (2012, 04 23). *البرمجة الخطية programming Linear*، تاريخ الاسترداد 04 01 2022، المدونة الإلكترونية: <https://wwwmohfattah.blogspot.com/2012/04/blogpost.htm>

8-المراجع الأجنبية

- benchabane, oumnia, & ferkal, fatima zohra. (2018). *la pratique de la consolidation au sein des groupes algériens*. ecole supérieure de commerce, alger: ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.
- cerrada, karine, de rongé, yaves, de wolf, michel, & gatz, michel (2014). *comptabilité et analyse des états financiers*. paris : bibliothèque nationale.
- http://www.garyounis.edu/science/statistics/description_p.htm. (2022, 01 03). Retrieved from http://www.garyounis.edu/science/statistics/description_p.htm

- JAQUET, D. (1997). *Rentabilité et valeur ,EVA&MVA revue analyse financier*

BILAN ARRETE AU 31.12.2017					
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS					
ACTIF	NOTE	2017 BRUT	2017 AMO&PROV	2017 NET	2016 NET*
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	92 865 682	59 039 534	33 826 148	28 075 741
Immobilisations corporelles	4.2	8 907 092 853	3 579 799 924	5 327 292 929	5 686 914 402
Terrains		1 183 751 184	0	1 183 751 184	1 183 751 184
Bâtiments		922 838 083	263 177 272	659 660 811	705 651 060
Autres immobilisations corporelles		6 787 766 703	3 316 622 652	3 471 144 052	3 082 701 497
Immobilisations en concession		0	0	0	0
Immobilisations encours		12 736 882	0	12 736 882	714 810 661
Immobilisations financières	4.3	113 301 317	0	113 301 317	27 549 692
Autres participations et créances rattachées		0	0	0	0
Autres titres immobilisés		0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants		775 000	0	775 000	1 907 916
Impôts différés actif		112 526 317	0	112 526 317	25 641 777
TOTAL ACTIF NON COURANT		9 113 259 852	3 638 839 458	5 474 420 394	5 742 539 835
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 298 871 559	119 541 388	1 179 330 172	981 513 129
Créances et emplois assimilés		2 090 946 596	182 450 329	1 908 496 267	2 435 117 695
Clients	4.5	1 956 926 614	182 450 329	1 774 476 285	2 360 103 963
Autres débiteurs	4.6	52 269 968	0	52 269 968	20 196 464
Impôts et assimilés	4.7	68 623 477	0	68 623 477	36 676 419
Autres créances et emplois assimilés	4.8	13 126 537	0	13 126 537	18 140 849
Disponibilités et assimilés		132 516 862	0	132 516 862	121 221 865
Placements et autres actifs financiers courants	4.9	6 371 400	0	6 371 400	7 114 730
Trésorerie	4.10	126 145 462	0	126 145 462	114 107 135
TOTAL ACTIF COURANT		3 522 335 017	301 991 717	3 220 343 300	3 537 852 689
TOTAL GENERAL ACTIF		12 635 594 869	3 940 831 174	8 694 763 694	9 280 392 524

Etats financiers retraités

BILAN ARRETE AU 31.12.2018

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	2018 BRUT	2018AMO&PROV	2018 NET	2017 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	93 165 682	69 594 483	23 571 199	33 826 148
Immobilisations corporelles	4.2	10 160 529 386	3 789 187 371	6 371 342 015	5 327 292 929
Terrains		2 625 000 000	-	2 625 000 000	1 183 751 184
Bâtiments		922 838 083	309 167 507	613 670 576	659 660 811
Autres immobilisations corporelles		6 583 409 194	3 480 019 864	3 103 389 330	3 471 144 052
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		29 282 109	-	29 282 109	12 736 882
Immobilisations financières	4.3	175 511 506	-	175 511 506	113 301 317
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 700 000	-	3 700 000	775 000
Impôts différés actif		171 811 506	-	171 811 506	112 526 317
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 429 206 574	3 858 781 854	6 570 424 720	5 474 420 394
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	823 488 969	112 891 183	710 597 785	1 179 330 172
Créances et emplois assimilés		2 719 914 436	182 450 329	2 537 464 108	1 908 496 267
Clients	4.5	2 561 782 326	182 450 329	2 379 331 998	1 774 476 285
Autres débiteurs	4.6	118 627 669	-	118 627 669	52 269 968
Impôts et assimilés	4.7	30 720 191	-	30 720 191	68 623 477
Autres créances et emplois assimilés	4.8	8 784 250	-	8 784 250	13 126 537
Disponibilités et assimilés		250 744 601	-	250 744 601	132 516 862
Placements et autres actifs financiers courants		5 649 308	-	5 649 308	6 371 400
Trésorerie	4.9	245 095 293	-	245 095 293	126 145 462
TOTAL ACTIF COURANT		3 794 148 006	295 341 512	3 498 806 494	3 220 343 300
TOTAL GENERAL ACTIF		14 223 354 580	4 154 123 366	10 069 231 214	8 694 763 694

NCA-ROUBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2019



BILAN ARRETE AU 31.12.2019

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	2019 BRUT	2019AMO&PROV	2019 NET	2018 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	108 829 135	79 393 040	29 436 096	23 571 199
Immobilisations corporelles	4.2	10 048 645 990	4 111 185 498	5 937 460 492	6 371 342 015
Terrains		2 625 000 000	-	2 625 000 000	2 625 000 000
Bâtiments		922 838 083	355 157 743	567 680 340	613 670 576
Autres immobilisations corporelles		6 500 807 907	3 756 027 755	2 744 780 152	3 103 389 330
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		-	-	-	29 282 109
Immobilisations financières	4.3	288 527 885	-	288 527 885	175 511 506
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		350 000	-	350 000	3 700 000
Impôts différés actif		288 177 885	-	288 177 885	171 811 506
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 446 003 010	4 190 578 538	6 255 424 472	6 570 424 720
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	968 607 823	115 572 936	853 034 887	710 597 785
Créances et emplois assimilés		2 786 903 770	2 185 929 850	600 973 921	2 537 464 108
Clients	4.5	2 712 300 763	2 185 929 850	526 370 913	2 379 331 998
Autres débiteurs	4.6	41 497 864	-	41 497 864	118 627 669
Impôts et assimilés	4.7	30 663 894	-	30 663 894	30 720 191
Autres créances et emplois assimilés	4.8	2 441 250	-	2 441 250	8 784 250
Disponibilités et assimilés		157 386 596	-	157 386 596	250 744 601
Placements et autres actifs financiers courants		4 629 884	-	4 629 884	5 649 308
Trésorerie	4.9	152 756 712	-	152 756 712	245 095 293
TOTAL ACTIF COURANT		3 912 898 189	2 301 502 786	1 611 395 403	3 498 806 494
TOTAL GENERAL ACTIF		14 358 901 199	6 492 081 324	7 866 819 876	10 069 231 214

BILAN ARRETE AU 31.12.2017
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2017	31.12.2016*
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		1 222 871 347	1 091 622 483
Ecarts de réévaluation		-	-
Résultat net		(702 610 250)	130 675 438
Autres capitaux propres		-	573 426
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	1 369 456 097	2 072 066 347
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	2 486 785 886	2 903 896 190
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	10 995 189	9 230 686
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	15 746 232	9 563 188
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		2 513 527 307	2 922 690 065
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 970 597 393	1 809 080 211
Impôts	5.5	3 194 534	19 201 886
Autres dettes	5.6	135 485 524	242 902 928
Trésorerie passif	5.7	2 702 502 840	2 214 451 087
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 811 780 290	4 285 636 112
TOTAL GENERAL PASSIF		8 694 763 694	9 280 392 524

Etats financiers retraités

BILAN ARRETE AU 31.12.2018
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2018	31.12.2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		520 261 097	1 222 871 347
Ecarts de réévaluation		1 441 248 816	-
Résultat net		(275 035 966)	(702 610 250)
Autres capitaux propres		-	-
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	2 535 668 947	1 369 456 097
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	1 585 339 950	2 486 785 886
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	17 041 707	10 995 189
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	18 676 283	15 746 232
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		1 621 057 940	2 513 527 307
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	2 311 196 012	1 970 597 393
Impôts	5.5	5 316 881	3 194 534
Autres dettes	5.6	281 221 204	135 485 524
Trésorerie passif	5.7	3 314 770 229	2 702 502 840
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 912 504 327	4 811 780 290
TOTAL GENERAL PASSIF		10 069 231 214	8 694 763 694

BILAN ARRETE AU 31.12.2019
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2019	31.12.2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		520 261 097	520 261 097
Ecarts de réévaluation		1 441 248 816	1 441 248 816
Résultat net		(3 075 430 150)	(275 035 966)
Autres capitaux propres		(275 035 966)	-
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	(539 761 203)	2 535 668 947
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	1 245 395 104	1 585 339 950
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	39 129 329	17 041 707
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	22 958 302	18 676 283
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		1 307 482 735	1 621 057 940
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	2 904 353 541	2 311 196 012
Impôts	5.5	78 534 664	5 316 881
Autres dettes	5.6	313 201 421	281 221 204
Trésorerie passif	5.7	3 803 008 717	3 314 770 229
TOTAL PASSIFS COURANTS		7 099 098 343	5 912 504 327
TOTAL GENERAL PASSIF		7 866 819 876	10 069 231 214

COMPTES DE RESULTATS PERIODE DU 01.01.2017 AU 31.12.2017

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2017	31.12.2016
Chiffre d'affaires	6.1	5 659 391 237	7 983 651 413
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	260 096 158	30 204 242
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 919 487 396	8 013 855 655
Achats consommés	6.3	(3 607 011 260)	(4 831 599 357)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(1 129 603 933)	(1 351 522 971)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(4 736 615 193)	(6 183 122 328)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 182 872 203	1 830 733 327
Charges de personnel	6.5	(722 931 844)	(766 196 342)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(54 753 822)	(66 747 764)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		405 186 536	997 789 221
Autres produits opérationnels	6.7	47 099 948	11 966 009
Autres charges opérationnelles	6.8	(138 477 963)	(102 978 529)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(744 037 721)	(603 224 179)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 247 456	14 081 771
RESULTAT OPERATIONNEL		(426 981 745)	317 634 294
Produits financiers	6.10	15 082 804	64 871 996
Charges financières	6.11	(375 831 347)	(230 916 633)
RESULTAT FINANCIER		(360 748 543)	(166 044 637)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS		(787 730 288)	151 589 656
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		-	(13 808 145)
Impôts différés sur résultats ordinaires		85 120 037	(7 106 073)
Total des produits des activités ordinaires		6 070 037 641	8 104 775 430
Total des charges des activités ordinaires		(6 772 647 891)	(7 974 099 992)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		(702 610 250)	130 675 438
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		(702 610 250)	130 675 438

Etats financiers retraités

COMPTES DE RESULTATS PERIODE DU 01.01.2018 AU 31.12.2018

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2018	31.12.2017
Chiffre d'affaires	6.1	5 936 615 369	5 659 391 237
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	(164 687 788)	260 096 158
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 771 927 581	5 919 487 396
Achats consommés	6.3	(3 618 612 603)	(3 607 011 260)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(926 986 537)	(1 129 603 933)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(4 545 599 140)	(4 736 615 193)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 226 328 441	1 182 872 203
Charges de personnel	6.5	(711 630 826)	(722 931 844)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(50 733 316)	(54 753 822)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		463 964 299	405 186 536
Autres produits opérationnels	6.7	89 892 128	47 099 948
Autres charges opérationnelles	6.8	(127 735 114)	(138 477 963)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(534 682 928)	(744 037 721)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		49 028 820	3 247 456
RESULTAT OPERATIONNEL		(59 532 796)	(426 981 745)
Produits financiers	6.10	21 728 182	15 082 804
Charges financières	6.11	(290 470 023)	(375 831 347)
RESULTAT FINANCER		(268 741 841)	(360 748 543)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS		(328 274 637)	(787 730 288)
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		-	-
Impôts différés sur résultats ordinaires		53 238 671	85 120 037
Total des produits des activistes ordinaires		5 985 815 381	6 070 037 641
Total des charges des activités ordinaires		(6 260 851 347)	(6 772 647 891)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		(275 035 966)	(702 610 250)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		(275 035 966)	(702 610 250)

COMPTE DE RESULTATS PERIODE DU 01.01.2019 AU 31.12.2019

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2019	31.12.2018
Chiffre d'affaires	6.1	3 579 912 056	5 936 615 369
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	(89 584 332)	(164 687 788)
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		<u>3 490 327 724</u>	<u>5 771 927 581</u>
Achats consommés	6.3	(2 414 209 035)	(3 618 612 603)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(607 420 666)	(926 986 537)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		<u>(3 021 629 701)</u>	<u>(4 545 599 140)</u>
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		468 698 023	1 226 328 441
Charges de personnel	6.5	(644 226 157)	(711 630 826)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(42 269 732)	(50 733 316)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		(217 797 866)	463 964 299
Autres produits opérationnels	6.7	60 127 456	89 892 128
Autres charges opérationnelles	6.8	(158 979 193)	(127 735 114)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(2 560 766 169)	(534 682 928)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		45 018 988	49 028 820
RESULTAT OPERATIONNEL		(2 832 396 785)	(59 532 796)
Produits financiers	6.10	10 581 905	21 728 182
Charges financières	6.11	(365 166 799)	(290 470 023)
RESULTAT FINANCER		(354 584 894)	(268 741 841)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS		(3 186 981 679)	(328 274 637)
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		(1 660 673)	-
Impôts différés sur résultats ordinaires		113 212 202	53 238 671
Total des produits des activistes ordinaires		3 719 268 275	5 985 815 381
Total des charges des activités ordinaires		(6 794 698 424)	(6 260 851 347)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 075 430 150)	(275 035 966)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		(3 075 430 150)	(275 035 966)

NCA-ROUIBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2015



BILAN ARRETE AU 31.12.2015
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	2015 BRUT	2015 AMO & PROV	2015 NET	2014 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	68 304 064	41 152 648	27 151 416	13 181 038
Immobilisations corporelles	4.2	7 688 147 300	2 443 435 530	5 244 711 770	4 486 129 061
Terrains		1 183 751 184	-	1 183 751 184	1 183 751 184
Bâtiments		922 838 083	171 070 774	751 767 309	797 757 546
Autres immobilisations corporelles		5 430 343 521	2 272 364 756	3 157 978 766	2 351 166 839
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		151 214 512	-	151 214 512	153 453 493
Immobilisations financières	4.3	30 694 806	-	30 694 806	54 539 112
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 034 391	-	2 034 391	1 614 391
Impôts différés actif		28 660 415	-	28 660 415	52 924 721
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 787 146 170	2 484 588 178	5 302 557 992	4 553 849 211
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 234 569 796	70 264 172	1 164 305 624	1 043 003 061
Créances et emplois assimilés		1 802 923 535	169 788 740	1 633 134 795	1 386 693 346
Clients	4.5	1 573 151 707	169 788 740	1 403 362 966	1 158 815 158
Autres débiteurs	4.6	80 974 412	-	80 974 412	134 907 092
Impôts et assimilés	4.7	97 145 337	-	97 145 337	65 911 892
Autres créances et emplois assimilés	4.8	51 652 079	-	51 652 079	27 059 205
Disponibilités et assimilés		240 206 347	-	240 206 347	226 128 876
Placements et autres actifs financiers courants		7 539 490	-	7 539 490	14 335 010
Trésorerie	4.9	232 666 857	-	232 666 857	211 793 866
TOTAL ACTIF COURANT		3 277 699 678	240 052 912	3 037 646 766	2 655 825 284
TOTAL GENERAL ACTIF		11 064 845 848	2 724 641 090	8 340 204 758	7 209 674 495

NCA-ROUIBA
SPA

ETATS FINANCIERS 31.12.2015



BILAN ARRETE AU 31.12.2015
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2015	31.12.2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		1 030 016 538	820 783 885
Ecart de réévaluation		-	-
Résultat net		188 985 195	310 853 613
Autres capitaux propres		-	282 440
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	2 068 196 733	1 981 114 938
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	3 117 402 307	2 676 780 567
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	5 143 251	1 728 774
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	8 613 837	3 640 997
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		3 131 159 396	2 682 150 338
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 367 058 312	1 255 300 864
Impôts	5.5	40 632 773	163 080 164
Autres dettes	5.6	1 134 931 902	718 996 498
Trésorerie passif	5.7	598 225 643	409 031 693
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 140 848 630	2 546 409 218
TOTAL GENERAL PASSIF		8 340 204 758	7 209 674 495

SPA NCA-ROUIBA

Adresse: Route nationale N°5 zone industrielle ROUIBA

BILAN ARRETE AU 31.12.2016**CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS**

ACTIF	NOTE	2016 BRUT	2016AMO&PROV	2016 NET	2015 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	78 476 311	50 400 570	28 075 741	27 151 416
Immobilisations corporelles	4.2	8 618 118 458	2 931 204 056	5 686 914 402	5 244 711 770
Terrains		1 183 751 184	-	1 183 751 184	1 183 751 184
Batiments		922 838 083	217 187 023	705 651 060	751 767 309
Autres immobilisations corporelles		5 796 718 530	2 714 017 033	3 082 701 497	3 157 978 766
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		714 810 661	-	714 810 661	151 214 512
Immobilisations financières	4.3	27 549 692	-	27 549 692	30 694 806
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 907 916	-	1 907 916	2 034 391
Impôts différés actif		25 641 777	-	25 641 777	28 660 415
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 724 144 461	2 981 604 626	5 742 539 835	5 302 557 992
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 050 650 741	69 137 612	981 513 129	1 164 305 624
Créances et emplois assimilés		2 604 306 436	169 188 740	2 435 117 695	1 633 134 795
Clients	4.5	2 529 292 703	169 188 740	2 360 103 963	1 403 362 966
Autres débiteurs	4.6	20 196 464	-	20 196 464	80 974 412
Impôts et assimilés	4.7	36 676 419	-	36 676 419	97 145 337
Autres créances et emplois assimilés	4.8	18 140 849	-	18 140 849	51 652 079
Disponibilités et assimilés		121 221 865	-	121 221 865	240 206 347
Placements et autres actifs financiers courants		7 114 730	-	7 114 730	7 539 490
Trésorerie	4.9	114 107 135	-	114 107 135	232 666 857
TOTAL ACTIF COURANT		3 776 179 042	238 326 353	3 537 852 689	3 037 646 766
TOTAL GENERAL ACTIF		12 500 323 503	3 219 930 979	9 280 392 524	8 340 204 758

SPA NCA-ROUIBA
 Adresse: Route nationale N°5 zone industrielle ROUIBA

BILAN ARRETE AU 31.12.2016
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2016	31.12.2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		1 091 622 483	1 030 016 538
Ecarts de réévaluation		-	-
Résultat net		130 675 438	188 985 195
Autres capitaux propres		573 426	-
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	2 072 066 347	2 068 196 733
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	2 903 896 190	3 117 402 307
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	9 230 686	5 143 251
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	9 563 188	8 613 837
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		2 922 690 065	3 131 159 396
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 809 080 211	1 367 058 312
Impôts	5.5	19 201 886	40 632 773
Autres dettes	5.6	1 598 819 533	1 134 931 902
Trésorerie passif	5.7	858 534 482	598 225 643
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 285 636 112	3 140 848 630
TOTAL GENERAL PASSIF		9 280 392 524	8 340 204 758

COMPTE DE RESULTATSS PERIODE DU 01.01.2015 AU 31.12.2015

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2015	31.12.2014
Chiffre d'affaires	6.1	7 490 167 433	7 053 727 818
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	66 962 859	(8 788 499)
Subventions d'exploitation		-	1 251 776
PRODUCTION DE L'EXERCICE		7 557 130 291	7 046 191 095
Achats consommés	6.3	(4 520 098 571)	(4 150 717 902)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(1 157 586 303)	(1 038 591 810)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(5 677 684 874)	(5 189 309 712)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 879 445 417	1 856 881 382
Charges de personnel	6.5	(729 349 666)	(723 916 388)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(115 655 531)	(108 206 669)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 034 440 220	1 024 758 326
Autres produits opérationnels	6.7	12 238 979	11 592 505
Autres charges opérationnelles	6.8	(102 696 437)	(115 600 837)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(516 406 162)	(471 393 651)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 214 428	5 041 476
RESULTAT OPERATIONNEL		439 791 029	454 397 817
Produits financiers	6.10	33 609 894	27 595 211
Charges financières	6.11	(221 380 402)	(113 049 816)
RESULTAT FINANCER		(187 770 507)	(85 454 606)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS		252 020 521	368 943 211
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		(35 356 543)	(75 135 133)
Impôts différés sur résultats ordinaires		(27 678 783)	17 045 535
Total des produits des activités ordinaires		7 615 193 593	7 090 420 286
Total des charges des activités ordinaires		(7 426 208 398)	(6 779 566 672)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		188 985 195	310 853 613
Eléments extraordinaires (produits)		-	-
Eléments extraordinaires (charges)		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		188 985 195	310 853 613

SPA NCA-ROUIBA

Adresse: Route national N°5 zone industrielle ROUIBA

COMPTE DE RESULTATSS PERIODE DU 01.01.2016 AU 31.12.2016
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2016	31.12.2015
Chiffre d'affaires	6.1	7 983 651 413	7 490 167 433
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	30 204 242	66 962 859
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 013 855 655	7 557 130 291
Achats consommés	6.3	(4 831 599 357)	(4 520 098 571)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(1 351 522 971)	(1 157 586 303)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(6 183 122 328)	(5 677 684 874)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 830 733 327	1 879 445 417
Charges de personnel	6.5	(766 196 342)	(729 349 666)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(66 747 764)	(115 655 531)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		997 789 221	1 034 440 220
Autres produits opérationnels	6.7	11 966 009	12 238 979
Autres charges opérationnelles	6.8	(102 978 529)	(102 696 437)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(603 224 179)	(516 406 162)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 081 771	12 214 428
RESULTAT OPERATIONNEL		317 634 294	439 791 029
Produits financiers	6.10	64 871 996	33 609 894
Charges financières	6.11	(230 916 633)	(221 380 402)
RESULTAT FINANCER		(166 044 637)	(187 770 507)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS		151 589 656	252 020 521
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		(13 808 145)	(35 356 543)
Impôts différés sur résultats ordinaires		(7 106 073)	(27 678 783)
Total des produits des activités ordinaires		8 104 775 430	7 615 193 593
Total des charges des activités ordinaires		(7 974 099 992)	(7 426 208 398)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		130 675 438	188 985 195
Eléments extraordinaires (produits)		-	-
Eléments extraordinaires (charges)		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		130 675 438	188 985 195